الأمم المتحدة S/PV.9832

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9832**

الأربعاء، 8 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيد لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيدة كريم
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي مصر وجمهورية إيران الإسلامية والكويت والجمهورية العربية السورية وتركيا والكويت إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): في مسعى حثيث لرسم ملامح مسار جديد، تخطو سورية في أعقاب انهيار النظام السابق منذ شهر فحسب. إن القرارات التي تُصنع اليوم ستصوغ ملامح المستقبل لسنوات طويلة قادمة. وبين ثنايا الواقع الجديد تتجلى فرص واعدة ومخاطر جسيمة. ويتعين على السوريين والمجتمع الدولي العمل بحكمة لإنجاح المرحلة القادمة، في حين تقف الأمم المتحدة متأهبة لتقديم كافة سبل التيسير للمساعدة والمؤازرة.

أود أن أطرح ست نقاط اليوم.

أولاً، تواصل سلطات تصريف الأعمال هيكلة سلطتها وتوطيد أركانها. وتتشكل هذه السلطات في معظمها من شخصيات كانت تنتمي إلى حكومة إدلب السابقة. كما جرى تعيين عدد من المحافظين – ولم يتم الإعلان رسمياً عنهم جميعا – ويبدو أنهم إما موالون لسلطات تصريف الأفعال أو ينتمون إلى جماعات مسلحة. وتشير تقارير إلى اتفاق مبدئي لتوحيد الفصائل تحت وزارة دفاع موحدة، غير أن موقف التنفيذ لا يزال ضبابيا، حيث يُذكر أن بعض الفصائل لم تُبدِ موافقتها بعد على الانضمام لهذا الاتفاق.

كما شهدنا بعض حوادث تقيد فيها القوات المحلية وصول القوات التابعة لسلطات تصريف الأعمال وتمنعها من دخول المناطق التي تسيطر عليها تلك القوات المحلية، خاصة في الجنوب. وفي الوقت نفسه، بدأت عملية تسوية أوضاع الضباط السابقين في الجيش عبر مراكز المصالحة.

أصدرت سلطات تصريف الأعمال قائمتها الأولى من التعيينات العسكرية في وزارة الدفاع الجديدة. ويبدو أن هذه التعيينات تضم عناصر من مختلف الفصائل، بما فيها هيئة تحرير الشام، كما تشمل مقاتلين من بلدان أجنبية. وعقدت سلطات تصريف الأعمال لقاءات مع طيف واسع من ممثلين وشخصيات يمثلون

مختلف المكونات والجماعات السورية. كما استقبلت عدداً من وزراء الخارجية والمسؤولين رفيعي المستوى الزائرين، في حين عاد وزير خارجية سلطات تصريف الأعمال الشيباني مؤخراً من زيارات شملت المنطقة.

وتكمن النقطة الثانية في ظهور بوادر عدم استقرار في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات تصريف الأعمال. فبينما يسود القانون والنظام في مناطق عديدة، توالت علينا تقارير عن وقوع أحداث عنف – لا سيما في مناطق الساحل وحمص وحماة – تشمل روايات عن ممارسات مهينة ومذلة.

كما تنفذ سلطات تصريف الأعمال دوريات وما تسميه "عمليات تمشيط"، حيث اعتقلت مسؤولين سابقين أو عناصر تتهمها بارتكاب جرائم حرب أو رفض تسليم أسلحتها وتسوية أوضاعها. ووردت أنباء عن وقوع اشتباكات مع ما يُوصف بعناصر من النظام السابق، أدت إلى سقوط ضحايا، بينهم عناصر محسوبة على سلطات تصريف الأعمال. وقد جرى تداول مقاطع فيديو لما يبدو أنه إساءة معاملة أو عمليات قتل خارج نطاق القضاء لمسؤولين من النظام السابق، غير أننا نشير إلى تقارير عن إلقاء سلطات تصريف الأعمال القبض على بعض الجناة. وهناك أيضاً تقارير تفيد بأن خطط إعادة هيكلة القطاع العام ربما تحرم الكثيرين من سبل العيش، مما قد يدفعهم إلى العوز ويزيد من تعريض الاستقرار للخطر. وفي هذا الصدد، وبشأن كل القضايا، نحث سلطات تصريف الأعمال على مد يد الطمأنينة والثقة إلى جميع الطوائف في سورية وتعزيز المشاركة الفعالة للجميع في بناء سورية الجديدة.

والنقطة الثالثة التي أود أن أشير إليها هي أن هناك مناطق كبيرة خارج نطاق سيطرة سلطات تصريف الأعمال والنزاع مستمر وهناك أيضاً تهديدات حقيقية جداً لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها. فلا تزال المنطقة الشمالية الشرقية وأجزاء من مدينة حلب تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الولايات المتحدة بالقرب من منبج في كانون الأول/ديسمبر 2024، وردت تقارير عن وقوع اشتباكات وتبادل لنيران المدفعية بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات الجيش الوطني السوري على وجه الخصوص. وصدرت بيانات عن تركيا تشير إلى احتمال واضح لتكثيف العمليات العسكرية التركية في الشمال الشرقي. وفي الوقت نفسه، أنشئت قنوات حوار بين سلطات تصريف الأعمال وقوات سوريا الديمقراطية، حيث عُقد اجتماع بين الجانبين الأسبوع الماضي في دمشق. وتشير التصريحات العلنية إلى تحديد المواقف، ولكن ليس هناك حتى الآن احتمال للتوصل إلى اتفاق وشيك.

ولا أزال أدعو إلى مواصلة تطوير جميع قنوات الحوار وأدعم ذلك، كما أحث جميع الأطراف على إيجاد سبيل للمضي قدماً دون مواجهة عسكرية. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي وأنشطته، بما في ذلك خارج المنطقة الفاصلة في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. وعلاوة على ذلك، ينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يرفع دون تأخير القيود التي يفرضها على حرية تنقل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ويجب أن تتوقف الاعتداءات على سيادة سورية وسلامة أراضيها. والتقارير عن استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي للذخيرة الحية ضد المدنيين وتهجيرهم وتدمير البنية التحتية المدنية مقلقة للغاية أيضا. فقد تؤدي هذه الانتهاكات، إلى جانب الغارات

الجوية الإسرائيلية في أجزاء أخرى من سورية – التي أُبلغ عنها حتى الأسبوع الماضي في حلب – إلى تعريض آفاق الانتقال السياسي المنظم للمزيد من المخاطر.

لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يشكل مصدر قلق كبير، حيث تتواصل أنشطة التنظيم وثمة مخاوف من سعيه للاستفادة من حالة السيولة الأمنية في بعض المناطق. وقد استمرت عمليات قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش، بما في ذلك غارات جوية محددة الأهداف شنتها الولايات المتحدة وفرنسا.

أما النقطة الرابعة التي أود تناولها فهي أن احتياجات الشعب السوري لا تزال ماسة. وسيقول السيد فليتشر المزيد عن ذلك، ولكن الحصول على الخدمات الأساسية والضرورية، بما في ذلك الرعاية الصحية والمياه والكهرباء والإسكان، لا يزال ينطوي على تحديات هائلة. ولا تزال العوائق التي تحول دون عودة النازحين واللاجئين كبيرة، ولا سيما انعدام سبل العيش والبنية التحتية المتضررة والمدمرة وانتشار الألغام الأرضية على نطاق واسع، الأمر الذي يتسبب في تزايد أعداد الإصابات. وأرحب بإصدار حكومة الولايات المتحدة مؤخراً لترخيص عام مؤقت جديد، ولكن سيكون من الضروري حتماً القيام بالمزيد من العمل الهام لمعالجة آثار الجزاءات والأسماء المدرجة في قائمة الجزاءات على نحو تام.

وتتعلق النقطة الخامسة بعدم وضوح سبل المضي قدما في عملية الانتقال السياسي. فهناك عناصر إيجابية يمكن البناء عليها، ولكن السوريين يشيرون أيضاً إلى بواعث على القلق. وقد توقعت القيادة في البداية أن تعمل سلطات تصريف الأعمال الحالية لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر لضمان عدم انهيار الدولة، تليها ترتيبات انتقالية أوسع نطاقاً. غير أنه يجري اتخاذ قرارات أو مواقف مهمة يرى العديد من السوريين أنه ينبغي تركها لمرحلة انتقالية أكثر شمولاً، مثل صياغة مواقف بشأن طابع الدولة قبل المرحلة الدستورية أو إصدار قرارات سياساتية طويلة الأمد تتعلق بقطاع الأمن أو في مجالات مثل التعليم. وقد صرح السيد أحمد الشرع في مقابلة مطولة بأنه ستكون هناك عملية حوار وطني شامل وجامع للعديد من الطوائف السورية، مشيرا إلى أنه سيجرى التصويت على القضايا الهامة والحاسمة التي ينبغي أن تشكل أساس المرحلة الانتقالية. وتحدث عن عملية لصياغة الدستور يضطلع بها خبراء قد تستغرق من عامين إلى ثلاثة أعوام. وتحدث عن الانتخابات التي قد تستغرق ما يصل إلى أربع سنوات، بالنظر إلى ما يقول إنها تحضيرات ضرورية، تشمل التوثيق المدني والبيانات السكانية.

وتلقى بعض السوريين الإشارات الصادرة عن سلطات تصريف الأعمال بإيجابية، خاصة لجهة التأكيد على الشمول وضرورة إشراك طيف واسع من السوريين في صياغة المرحلة الانتقالية والاستفادة من خبرات السوريين على اختلافها. وفي الوقت نفسه، سمعنا شواغل إزاء غياب الشفافية بشأن التوقيت وإطار العمل والأهداف والإجراءات في أي مؤتمر حوار وطني، وكذلك بشأن المشاركة من حيث معايير الحضور وتوازن التمثيل.

ومن المهم للغاية ألا تكون العملية متسرعة وأن يجري الإعداد لها ودراستها جيداً. وفي هذا الصدد، أرحب بأن سلطات تصريف الأعمال أوضحت الآن علناً أن المؤتمر تأجل إلى حين تشكيل لجنة تحضيرية موسعة تضم ما سمي بالتمثيل الشامل لسورية من كافة الشرائح والمحافظات.

وهذا يقودني إلى نقطتي السادسة: إننا مستعدون للتعاون مع سلطات تصريف الأعمال بشأن كيفية تطوير الأفكار والخطوات الناشئة والمهمة التي تم التعبير عنها والشروع فيها حتى الآن من أجل تحقيق انتقال سياسي شامل للجميع وذي مصداقية. وعطفاً على البيان الصحفي الهام الصادر عن المجلس في 17 كانون الأول/ديسمبر (SC/15943)، أعتقد أنه من المفهوم جيداً أنه لا يمكن تطبيق القرار 2254 (2015) بطريقة حرفية. فعلى سبيل المثال، لن يكون النظام السابق طرفاً في أي عملية مستقبلية وهناك أمثلة أخرى أيضاً. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اتباع نهج جديد وأنماط تفكير جديدة على العديد من الجبهات. ولكن مع ذلك، هناك توافق واسع النطاق في الآراء على أن المرحلة الانتقالية ينبغي أن تحقق العناصر الرئيسية التي حددها القرار 2254 (2015).

أولا، يجب أن تحقق عملية انتقالية موثوقة وشفافة وشاملة للجميع يقودها السوريون ويمسكون بزمامها. وفي هذا الصدد، أود أن أكون واضحاً: لا أعتقد أن أي سوري يطالب بالمحاصصة على أساس الطائفة أو العرق أو استيراد نماذج من بلدان أخرى، بل بإشراك أوسع طيف من المجتمع السوري والأحزاب السورية بغية كسب ثقة الجمهور في المرحلة الانتقالية.

ثانيا، يجب أن تضمن المرحلة الانتقالية تشكيل حكومة انتقالية ذات مصداقية وشاملة للجميع وغير طائفية.

ثالثا، يجب أن تضع دستوراً جديداً يُعَدُّ من خلال عملية موثوقة وشاملة للجميع.

رابعا، يجب أن تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تشمل جميع السوريين، وفقاً للمعايير الدولية.

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، عززت النساء السوريات توقعاتهن وعزمهن على المشاركة في صنع القرار خلال العملية الانتقالية وبعدها على المستويين الوطني والمحلي. وهن يشددن على توقعاتهن بأن تكفل أي مراجعة للدستور حماية حقوق المرأة وأدوارها المتغيرة ومكانتها. إن لدى النساء السوريات الكثير الذي يمكن أن يسهمن به، وينبغي للبلد أن يستفيد من تلك القدرة الجماعية استفادة تامة.

وأود أن أشدد أيضًا على أن الدعوة إلى العدالة والمساءلة والتعويض تتردد بقوة عبر مختلف أطياف المجتمع وهي ضمانة ضرورية وأساسية للسلام المستدام والتماسك الاجتماعي. وواضح أن هذه عملية طويلة، لكن من الضروري اتخاذ خطوات عملية فورية، مثل إتاحة إمكانية الوصول للمنظمات المتخصصة – المحلية والدولية – والسماح لها بالقيام بأعمال الحفظ والتوثيق. لقد راكم السوريون سنوات من العمل بشأن تلك المسائل التي يجب البناء عليها وتحسينها، وكذلك فعلت الأمم المتحدة، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولجنة التحقيق

الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في سورية التي أنشئت حديثاً – وكلها لها دور أساسي تضطلع به اليوم.

إن النقاط التي وصفتها مشتركة على نطاق واسع بين طيف واسع من السوريين – نشطاء المجتمع المدني والنساء والقوى السياسية. وأحيط علما على النحو الواجب بأن قيادة سلطات تصريف الأعمال تحدثت عن ضرورة الشمول، بما في ذلك مشاركة مختلف المكونات، بالإضافة إلى الحاجة إلى دستور جديد وانتخابات جديدة. وبالتالي، هناك فرص هائلة لبناء أساس لسلام واستقرار دائمين في سورية. غير أن الأخطاء والفرص الضائعة قد تشكل مخاطر على مستقبل سورية وتزرع بذور عدم الاستقرار. لكنني أعتقد أنه يمكن بسهولة تطوير أرضية مشتركة حول هذه المسائل في حوار مع سلطات تصريف الأعمال، وهناك خبرة حقيقية ودعم يمكن توفيرهما لدعم عملية يقودها السوريون.

كما إنني أعتقد جازماً أن العمل على انتقال سياسي شامل هو الوسيلة الأكثر فعالية لإلهام الثقة وضمان حصول سورية بسرعة على الدعم الاقتصادي الذي تمس حاجتها إليه، وهو ما يتطلب بدوره إنهاءً سلساً للجزاءات واتخاذ إجراءات مناسبة بشأن الإدراج في القوائم والتمويل الكبير، بما في ذلك لإعادة الإعمار. لقد سعيت بشكل غير رسمي ورسمي إلى المتابعة مع سلطات تصريف الأعمال بشأن الانتقال وجميع المسائل ذات الصلة بطريقة مفتوحة وبشراكة معها، وأعتقد أن من الضروري أن يحدث ذلك. ومن أجل توفير كل ما يلزم من مشاركة ودعم، فإننا نتحرك بالفعل لتعزيز وجود وخبرات بعثتنا السياسية في دمشق. وهناك خطة فعّالة للأمم المتحدة لضمان التسليم كخطة واحدة في جميع محاور الدعم المحتمل للانتقال الموثوق والشامل. ونائبتي، السيدة رشدي، والعديد من أعضاء فريقنا موجودون في سورية لمتابعة وإجراء المزيد من التواصل مع مجموعة واسعة من السوريين، وآمل أن أعود إلى دمشق في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد فليتشر.

السيد فليتشر (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن.

لقد كانت الأسابيع الأخيرة أقل اضطرابًا من الأسابيع التي سبقت مناقشتنا الأخيرة (انظر S/PV.9817)، غير أن حجم الأزمة الإنسانية لا يزال كبيراً. بعد الإحاطة التي قدمتها للمجلس من دمشق، سافرت إلى حمص وحلب وإدلب للالتقاء بالمدنيين السوريين والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية. وكما أكد المبعوث الخاص بيدرسن، يجب علينا اغتنام فرصة هذه اللحظة. وقد سلطت تلك الزيارات الضوء على ثلاثة تحديات إنسانية حرجة نواجهها نحن والشعب السوري.

الأول هو ضرورة الحفاظ على الخدمات الأساسية وإعادة بنائها. فالخدمات الصحية، التي أضعفتها أصلا سنوات من النزاع، أغلقت أو قُلِّصت بشكل أكبر، في وقت يحتاج فيه حوالي 15 مليون نسمة إلى دعم صحي إنساني. وقُيِّد الوصول إلى المياه، بما في ذلك بسبب القتال في سد تشرين في شرق حلب، ما أثر على المياه والكهرباء لأكثر من 000 400 نسمة، ولا يزال ما يقرب من 13 مليون نسمة يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، في الوقت الذي اضطر فيه برنامج الأغذية العالمي إلى خفض المساعدات

الغذائية بنسبة 80 في المائة خلال العامين الماضيين، بسبب نقص التمويل. ويتفاقم نقص الغذاء والماء والطاقة بسبب نقص الوقود والسيولة.

والأولوية الثانية هي حماية المدنيين. فعلى الرغم من أن العديد من الذين اقتلعوا من ديارهم في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر عادوا إلى منازلهم، لا يزال أكثر من 000 620 نسمة مشردين مع وصول ظروف الشتاء القاسية إلى أجزاء كثيرة من البلد. يأتي ذلك بالإضافة إلى أكثر من 7 ملايين نازح أصلا. وفي الشمال الغربي وحده، لا يزال 2 مليون شخص في المخيمات والمواقع غير الرسمية. وفي إدلب، قابلت بعضاً من هؤلاء المدنيين في مخيم تاجمو عليج. ومعظمهم يرغب في العودة إلى ديارهم ولكنهم يشيرون إلى نقص في الخدمات الضرورية وما لحق بالبنية التحتية من أضرار، فضلاً عن الذخائر غير المنفجرة. وفي حلب، التقيت بأطفال مصابين بسبب تركة النزاع المهلكة. وحدد الشركاء أكثر من 100 موقع ملوث منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في حلب وإدلب وحماة واللاذقية. وفي الوقت نفسه، أدت الغارات الجوية إلى مقتل مدنيين وإلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية، وفي الجنوب أجبرت الغارات الإسرائيلية المدنيين، بمن فيهم الأطفال والجرحى والسكان، على إخلاء أجزاء من محافظة القنيطرة.

أما الأولوية الثالثة – وجه ثالث من أوجه المخاطر – فهي التهديد بتهميش النساء والفتيات. وخلال زيارتي، أدهشني تصميمهن على الإسهام في مستقبل سورية. فريان، فتاة تبلغ من العمر 12 عاماً في حلب فقدت ساقها بسبب ذخائر غير منفجرة، وتأمل أن تصبح طبيبة. وزينب، التي كان زوجها محتجزاً في سجن صيدنايا لسنوات، والتي استلمت شهادة وفاته صباح اليوم الذي التقيناها، تريد أن ترى أطفالها يكملون تعليمهم. وترغب جميلة، التي تربي أربعة أطفال بمفردها، في الحصول على شهادة جامعية. إن مستقبل سورية يعتمد على نساء مثل ريان وزينب وجميلة. فيجب أن تُسمع أصواتهن في هذه الفترة الحرجة.

ومع استقرار الحالة الأمنية، تمكنا من استئناف عملياتنا الإنسانية على نطاق أوسع بكثير. في شهر كانون الأول ديسمبر، أرسلنا 298 شاحنة من المساعدات عبر المعابر الحدودية مع تركيا – ما يعادل الشاحنات التي عبرت خلال الأشهر الستة السابقة. ودعمت منظمة الصحة العالمية جسراً جويًا إنسانيًا تابعًا للاتحاد الأوروبي يوفر 50 طنًا من الإمدادات إلى شمال سورية. وفي الشمال الشرقي، تجري حملة تطعيم ضد الكوليرا في مخيم الهول. وقادت اليونيسف وشركاؤها العمل على استعادة عمل سد تشرين وإعادة تأهيل إمدادات المياه الأخرى، بما في ذلك محطة عين البيضاء. ووفر برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه الخبز لأكثر من 2.5 مليون شخص. ويتلقى الأطفال والأمهات العلاج من سوء التغذية. لكن يجب علينا أن نقوم بالمزيد. وسنبدأ هذا الشهر في إجراء تقييم سريع للاحتياجات على مستوى البلد. كما إننا نعدل هياكل تنسيقنا لمواءمة السياق التشغيلي الجديد.

كما هو الحال دائماً، لدي ثلاثة مطالب من مجلس الأمن.

الأول هو دعم المجلس للضمانات الواضحة التي تلقيتها من سلطات تصريف الأعمال بأن القانون الدولي الإنساني سيُحترم، وأن المدنيين سيحظون بالحماية وسيُسمح للمنظمات الإنسانية بالعمل بحرية. ونواصل انخراطنا مع سلطات تصريف الأعمال في وضع طرق جديدة للعمل، بما في ذلك إجراءات جديدة

لتسجيل المنظمات غير الحكومية. ونظل على اتصال يومي بشأن الجوانب العملية، وأرى أن هذه الشراكة جادة وحقيقية. ولكن يظل الأمن، وخاصة في حلب ودير الزور واللاذقية وطرطوس، تحديًا. وتعيق حوادث السرقة والنهب التي تقع من حين لآخر عمليات دعم التطعيم في حمص وإمدادات الإنسولين في حماة، ومن الواضح أنه لا تزال هناك ثغرات في القدرات.

وطلبي الثاني، كما هو الحال دائما، هو المال، بما في ذلك من أجل الدعم الطويل الأجل الذي تحتاج إليه سورية. لم تمول خطة استجابتنا الإنسانية سوى بمقدار الثلث. وقد خصصت اليوم مبلغا إضافيا قدره 8 ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، ليصل المبلغ الإجمالي إلى 20 مليون دولار، لدعم التسريع بتوسيع نطاق العمليات الإنسانية في سورية، ونرحب بالإعلانات الأخيرة عن المساعدات لسورية، بما في ذلك، وهو الأهم، الإعلانات الصادرة عن بلدان المنطقة. وتشجع الأمم المتحدة وشركاؤها الجهات المانحة على زيادة التنسيق الوثيق لكي يعود هذا الدعم بأكبر قدر من الفائدة، بشكل جماعي، على الناس في جميع أنحاء البلد.

أما طلبي الثالث فهو ضمان تدفق الدعم إلى سورية وعبرها بكفاءة. ويعني ذلك أن الجزاءات يجب ألا تعيق الدعم الإنساني. ويشكل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن إذن عام جديد يشمل المعاملات مع مؤسسات الحكم السورية إشارة جديرة بالترحيب.

ويعني ذلك أيضا تقديم الدعم لجيران سورية وتلقي الدعم منهم. وبعد زيارتي إلى سورية، أجريت مناقشات عملية مع السلطات في تركيا ولبنان والأردن. وتستمر العمليات على نطاق واسع عبر المعابر الحدودية مع تركيا، غير أن الحركة عبر خطوط التماس لا تزال تمثل تحديا في شمال شرق سورية. واستؤنف العمل بالإجراءات القائمة، بما فيها تنقل عمال الإغاثة، عند معابر الحدود اللبنانية. كما تم تشغيل معبر جابر – نصيب مع الأردن، رغم أن الإجراءات الخاصة بتحركات المساعدات الإنسانية لا تزال قيد التوضيح. ونعمل مع سلطات تصريف الأعمال في دمشق لوضع إجراءات واضحة على وجه السرعة عند هذا المعبر وفي الموانئ البحرية. كما نجرب إيصال المساعدات عبر العراق لتكملة التحركات الحالية للشركاء من المنظمات غير الحكومية.

وتظل المشاركة الفعالة للمجلس والمجتمع الدولي ذات أهمية حيوية في هذه الفترة الانتقالية المضطربة. وعلينا أن نتصرف بقدر كبير من الاستعجال والهمة. وقبل كل شيء، مع تأييدنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن، نحتاج إلى الانتقال السياسي السلمي الذي سيساعدنا على تقليل الاحتياجات الإنسانية. علينا أن نقف إلى جانب الشعب السوري. يمكن أن تؤثر العملية الإنسانية تأثيرا كبيرا إذا تحلينا بالجد والجرأة والالتزام في دعمه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فليتشر على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما.

كما أوضحنا، تؤيد الولايات المتحدة عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها، وفقا لروح قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وينبغي أن تتمخض هذه العملية عن حكومة شاملة للجميع وتمثيلية تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السوريين، بما في ذلك النساء ومختلف الطوائف في سورية.

ويجب أيضا أن تكفل العملية الانتقالية والحكومة السورية الناجمة عنها تحديد أي عناصر متبقية من برنامج للأسلحة الكيميائية وتأمينها وتدميرها بأمان في ظل تحقق دولي. ويشجعنا التعاون الذي جرى حتى الآن وندعو إلى استمرار التزام الجهات الفاعلة المعنية في سورية بالعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وسائر الشركاء من الدول وغير الدول لرسم مسار نحو إزالة أي عناصر متبقية من برنامج للأسلحة الكيميائية إزالة كاملة يمكن التحقق منها. ونؤكد على أهمية تحديد جهات اتصال سورية تعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لبدء تنفيذ هذه الخطة وتوفير ضمانات الأمن والسلامة لموظفي المنظمة للقيام بعملهم المتعلق بالتحقق.

ومن الضروري أيضا أن تتيح الجهات الفاعلة في سورية وصول كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني لضمان التوثيق وحماية المقابر الجماعية والسجون ومساعدة المحتجزين المفرج عنهم وأسر الأشخاص الذين لا يزال مكانهم مجهولا.

وكما أشرنا سابقا، يشجعنا السماع عن زيارة الآلية الدولية المحايدة المستقلة إلى سورية والإعلان عن تعيين رئيس جديد للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. ونحث الكيانات المؤقتة على العمل بشكل وثيق مع هذه المؤسسات والشركاء من المجتمع المدني. كما نحث الكيانات المؤقتة في سورية على ردع الأعمال الانتقامية الفردية والعمل في شراكة مع الآلية لتحديد مسارات تكفل المساءلة.

وترحب الولايات المتحدة بالرسائل الإيجابية التي وجهتها هيئة تحرير الشام، ولكنها ستبحث في نهاية المطاف عن التقدم في الأفعال والأقوال التي ستستكشف السياسات وتعطي الأولوية لرفاهية الشعب السوري.

وأصدرت الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا الأسبوع الإذن العام رقم 24 لتوسيع نطاق الأذون الخاصة بالأنشطة والمعاملات في سورية بعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويؤكد الإذن العام على التزامنا بألا تعيق الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة الأنشطة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك توفير الخدمات العامة أو المساعدات الإنسانية. ومدة هذا الإذن ستة أشهر، فيما تواصل الولايات المتحدة رصد الحالة المتغيرة على الأرض.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة أبناء سورية في هذه اللحظة الاستثنائية على صياغة مستقبل جديد من أجل شعبها وبواسطته. ومن الأهمية بمكان أن تضع جميع الجهات الفاعلة الخارجية في اعتبارها ضرورة الحفاظ على الاستقرار في سورية. وينبغي عدم اتخاذ سورية منطلقا لتوسيع مصالح دول أخرى على حساب الشعب السوري. ويجب أن تحرص الكيانات المؤقتة في سورية على ألا يشكل البلد تهديدا لجيرانها، أو تكون قاعدة للإرهاب، أو أن توفر ملجأ لجماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية أو داعش. وفي شمال شرق سورية، يظل الحفاظ على أمن مرافق الاحتجاز ومخيمات النازحين وإعادة الرعايا الأجانب إلى أوطانهم

جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى منع عودة تنظيم داعش وتعزيز الاستقرار في المنطقة. ونتطلع إلى المساعدة في ضمان مستقبل أكثر إشراقا للشعب السوري الذي تشتد حاجته إلى دعمنا، ومساعدة سورية على استعادة المكانة التي تليق بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص بيدرسن ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، توم فليتشر، على إحاطتيهما بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، التي يتابع المجتمع الدولي بأسره تطوراتها عن كثب.

إن أصدقاءنا أبناء الشعب السوري الشقيق، الذي ما فتئنا ندعمه وسنظل ندعمه، يمرون بمرحلة جديدة في تاريخهم. ومن الصعب، في الوقت الراهن، إجراء تقييم واضح للعمليات التي تجري على أراضي سورية. فهي متناقضة تماما في أحيان كثيرة من حيث طبيعتها.

ولم نشهد حتى الآن استئناف عمل مؤسسات الدولة الرئيسية والشركات ذات الأهمية الحيوية من أجل إعالة السكان. وليس من الواضح كيف سيتم ضمان سياسات شاملة للجميع من أجل سورية المستقبل التي دعونا إليها جميعا. وهناك خطر كبير إلى حد ما باشتداد الأعمال العدائية التي شملت العديد من مناطق البلد، لا سيما حلب ودير الزور وحمص والقنيطرة، وفي الشمال ومنطقة ما وراء نهر الفرات. وبعبارة أخرى، تواجه سورية ما يكفي من المشاكل، ولا ينبغي التقليل من خطورتها بأي حال من الأحوال.

ونود أن نشير على وجه الخصوص إلى الخطر المباشر الذي يهدد سلامة أراضي سورية بسبب الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل التي تمارس سياسة الأمر الواقع في مرتفعات الجولان المحتلة. وقد جرى بالفعل الاستيلاء على حوالي 500 كيلومتر مربع من الأراضي السورية. إن ما تقوم به إسرائيل انتهاك صارخ للقرارات القانونية الدولية، بما في ذلك العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وندعو الزملاء في مجلس الأمن وممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تقديم تقييم صادق للأحداث.

وفي ظل هذه الظروف، لا تزال سورية تواجه أزمة إنسانية خانقة وصفها لنا رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليوم. ولا يزال الملايين من مواطني هذا البلد الذي طالت معاناته يواجهون نقصا خطيرا في الغذاء ويفتقرون إلى الرعاية الطبية الكافية. وقد تفاقم هذا الوضع باستمرار بسبب واشنطن، التي تحتل بحكم الأمر الواقع منذ عدة سنوات المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، وهي المنطقة الأكثر ثراءً بالموارد في البلد. كما أنها تمارس الضغط من خلال الجزاءات الصارمة المفروضة على دمشق وتشجع أتباعها على أن يحذوا حذوها. ونتيجة لذلك، يتعرض الاقتصاد السوري لضغوط هائلة وهو غير قادر على مواجهة التحديات التي تواجه البلد.

وفي ظل هذه الخلفية المثيرة للقلق الشديد، اضطرت الوكالات الإنسانية الدولية، التي فقدت شركاءها الرئيسيين في جمعية الهلال الأحمر العربي السوري، إلى البدء من الصفر أساسا في جهود الإغاثة التي تقوم بها. وتؤدي الغارات الجوية والقصف الإسرائيلي إلى جانب العنف المستشري في العديد من المناطق إلى إلحاق الضرر بالسكان المدنيين وانقطاع عمل البنية التحتية المدنية. ومما يثير القلق ورود تقارير منتظمة عن تعطيل البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية. وقد أصبح أكثر من 000 400 شخص في

ضواحي منبج وكوباني بدون ماء وكهرباء بعد توقف محطة الطاقة الكهرمائية في تشرين عن العمل. ودُمرت شبكات الكهرباء والطرق في جنوب إدلب وشمال حماة. وتعاني المستشفيات ومراكز الرعاية الطبية الأولية في جميع أنحاء البلد من نقص شديد في الموارد.

وبناءً على ذلك، وكما نرى، فإن المهمة الأساسية للسلطات السورية الجديدة هي وقف أعمال إراقة الدماء التي اجتاحت البلد. وهذه الأحداث لا تساهم في تحقيق الاستقرار، وقد أجبرت مئات الآلاف من السوريين العاديين على مدار الشهر الماضي على الفرار من منازلهم. وهؤلاء الناس يعانون من مشقة كبيرة. ويفتقر الكثير منهم إلى المياه النظيفة والصرف الصحي ومنتجات النظافة الصحية الأساسية. يجب أن يشهد هذا الوضع تحسنا سريعا وجذريا – وهو أمر ترغب فيه الأغلبية الساحقة من السوريين. وندرك جميعاً أن أمام السلطات الجديدة شوطاً طويلاً يتعين عليها أن تقطعه في معالجة الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي وفي إنشاء مؤسسات دولة تعمل بفعالية. ولتحقيق هذه الغاية، ستحتاج هذه السلطات بالتأكيد إلى دعم من المجتمع الدولي. وهذا، من وجهة نظرنا، هو ما ينبغي أن تركز عليه جهود مجلس الأمن. وبدون المساعدات الخارجية التي ترتكز على مبادئ الإنسانية والحياد، لن يتمكن السوريون ببساطة من الصمود في وجه المحن التي يواجهونها. ومن الضروري تقديم المساعدة لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد، بعيداً عن التسييس والتمييز والشروط المسبقة.

ونرى أنه من المؤسف عدم التزام المانحين الغربيين بتعهداتهم، حيث لم يتم تمويل سوى ثلث الخطة الإنسانية لعام 2024 على الرغم من الزيادة الحادة في الاحتياجات التي هي احتياجات هائلة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإنهم لا يخففون من الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي تفاقم معاناة السكان المدنيين. ومن المهم أيضا أن نفهم أن ما حدث في سوريا لم يحدث في فراغ، بل على خلفية تصعيد مستمر وغير مسبوق للعنف في المنطقة بدأ في غزة وامتد إلى الضفة الغربية ولبنان وسورية واليمن. كما لم تخف حدة الخطاب الخطير والاستفزازي للغاية ضد طهران. وفي رأينا، هناك مسؤولية خاصة عن ذلك تقع على عاتق الولايات المتحدة التي عرقلت جميع القرارات المتعلقة بوقف إطلاق النار في غزة حتى لا يتم منع القدس الغربية من مواصلة عمليتها العسكرية هناك. ونرى أنه من المؤسف أن المجلس لم يتمكن حتى الآن من الوفاء بولايته المباشرة لصون السلام والأمن، بسبب واشنطن. وندرك جميعاً أيضا أن سورية لن يكون لها مستقبل لائق من دون وجود عملية سياسية مستدامة. وعلى هذا النحو، تظل الأحكام الرئيسية للقرار 2254 (2015) البالغ الأهمية بشأن عملية الانتقال السياسي والطبيعة الشاملة للجميع للعملية السياسية أمورا ذات أهمية كاملة في هذا الصدد. ومن الأمور ذات الأهمية المستمرة ما تضمنه القرار من متطلبات احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. إن تقويض هذه الأسس أو السعي إلى إبطالها أمر غير مقبول ومحفوف بعواقب لا يمكن تداركها على مستقبل البلد. إننا مقتنعون بأن السوريين، والسوريين وحدهم، هم الذين يجب أن يحددوا مستقبل بلدهم من خلال حوار وطني شامل للجميع، وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين إلى الالتزام الصارم بهذا النهج وتزويد الشعب السوري بكل ما يحتاجه من مساعدة. وفي الوقت نفسه، فإن أي تنافس بين الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية وجيران سورية أمر غير مقبول، ومن غير المقبول كذلك الترويج لأجندات تخدم مصالح جهات بعينها أو تعزيز مصالح جيوسياسية معينة في الساحة السورية.

وفي هذا السياق، فإننا ندعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن في السعي إلى وقف التصعيد في جميع أنحاء البلد، واستئناف العملية السياسية من خلال وساطة الأمم المتحدة وعقد مؤتمر دولي حول سورية يضم تنوعا واسعا من المشاركين. وما لم يتم البناء على جميع هذه النُهُج فإن إنشاء سورية الجديدة سيكون مصيره الفشل. ويحدونا أمل كبير في أن يتمكن المبعوث الخاص من ضمان أن يكون للأمم المتحدة دور جدير بأن تلعبه في التسوية السورية، لأن ذلك يتناسب مع المصالح الطويلة الأجل للبلد والشرق الأوسط والمجتمع الدولي ككل. وروسيا على استعداد للمشاركة في هذه الجهود من أجل الشعب السوري وجيرانه. ونعتزم على وجه التحديد مواصلة تقديم المساعدة للشعب السوري بجميع أنواعها، بسبل من بينها ما تقوم به الوكالات الدولية المتخصصة، وتوفير الإغاثة الإنسانية، وإعادة بناء مرافق البنية التحتية الاجتماعية التي دمرت خلال النزاع، وإيجاد أساس متين لعودة اللاجئين السوريين والنازحين داخلياً.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما وعلى مشاركتهما القوية في هذا الملف في الأسابيع الحافلة الماضية.

فقبل شهر واحد بالضبط، بزغ فجر يوم جديد في سورية. وشاهد العالم بدهشة سقوط نظام الأسد، مما يبعث الأمل في نفوس ملايين السوريين – الأمل في مستقبل مشرق وعادل لجميع السوريين للعيش بحرية وكرامة، ومستقبل يكرس فيه الحفاظ على استقرار سورية وسيادتها ووحدة أراضيها. وتشارك الدنمارك هذا الأمل نفسه وتتضامن بقوة مع الشعب السوري الذي عانى لأكثر من نصف قرن في ظل ديكتاتورية وحشية. وهناك العديد من الجوانب لهذا الوضع الجديد الآخذ في التطور، ولكن اسمحوا لي أن أركز على أربعة جوانب.

أولاً، لا تزال الأزمة الإنسانية في سورية مروعة للغاية، كما سمعنا من وكيل الأمين العام هذا الصباح. وعلى الرغم من ورود تقارير عن وصول المزيد من المساعدات، فإن اجتماع عوامل الطقس الشتوي والنقص الحاد في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية جعل ملايين السوريين مفتقرين إلى الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة. وقد زادت الدنمارك من تمويلها لسورية، ونحث جميع المانحين على أن يحذوا حذوها. ويجب أن تستمر عمليات توصيل المساعدات من خلال جميع الوسائل الممكنة ويجب زيادتها. كما يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع وعبرها. ونشكر سويسرا على جهودها الدؤوبة بصفتها واضعة المسودة الأولى للجانب الإنساني في هذا الملف، ونؤكد للمجلس مع تولينا هذا الدور التزام الدنمارك الثابت بتحسين الحالة الإنسانية في جميع أنحاء سورية.

ثانيا، لا يمكن أن تلتئم الجروح العميقة التي خلفها أكثر من عقد من العنف إلا من خلال العدالة. وتسلط صور سجون التعذيب والمقابر الجماعية الضوء على الحاجة إلى المساءلة عن جرائم نظام الأسد. ولطالما عانت عائلات الأشخاص المفقودين لفترة طويلة جدا، حيث ظل مكان وجود أحبائهم مجهولا. ويجب التيقن من مصير آلاف السوريين المختفين. وتدعم الدنمارك بشكل كامل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة. ونرحب بالدعوة التي أصدرتها السلطات المؤقتة إلى توفير العدالة للآلاف من ضحايا تعذيب نظام الأسد ونشجع هذه السلطات على إطلاق عملية عدالة انتقالية واسعة

وشاملة للجميع. وكإجراء فوري، نحث السلطات المؤقتة على تأمين جميع أدلة الجريمة الموجودة في السجون والمكاتب الحكومية والمحفوظات على وجه السرعة وضمان إمكانية حفظها للإجراءات المستقبلية. ونرحب بالزيارة الأولى للجنة التحقيق إلى سورية وندعو السلطات المؤقتة إلى التعاون مع اللجنة.

تتعلق نقطتي الثالثة بالحالة الأمنية. وتشيد الدنمارك بالجهود المبذولة لتهدئة العنف داخل سورية، بما في ذلك بين الجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية. التهدئة هي الخطوة الأولى على طريق الحوار السياسي. كما تؤكد الدانمرك على أهمية استمرار مكافحة الإرهاب. يجب ألا يُسمح لجماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو القاعدة والجماعات المنتسبة لهما باستغلال الحالة واستعادة الزخم. إن الدانمرك ملتزمة بمحاربة داعش منذ ظهور التنظيم. ونلتزم اليقظة في عرقلة عودة هجمات داعش في المنطقة والعالم. وتكرر الدانمرك دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من المنطقة الفاصلة. وفي حين ندرك المخاوف الأمنية الإسرائيلية المشروعة، إلا أنه يجب السماح لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بالتحرك بحرية وتنفيذ ولايتها من دون عوائق. ونحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها في هذا الصدد. يجب أن يكون هدفنا الرئيسي هو سورية آمنة ومأمونة. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى توسيع نطاق الدعم الطويل الأجل والمستدام للتعافي المبكر. يمكن أن يساعد ذلك في تعزيز وتوسيع نطاق المكاسب الأمنية التي تحققت، وأن يكون بداية حقبة جديدة مع سورية آمنة يتلقى فيها أولئك الذين يختارون العودة إلى الوطن الدعم الذي يحتاجونه.

أخيراً، في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها سورية، يجب أن تكون العملية السياسية الشاملة للجميع في مقدمة اهتماماتنا جميعاً. تؤيد الدانمرك تأييدا كاملا عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون انطلاقا من روح القرار 2254 (2015). ومن الأهمية بمكان أن يظل المجلس متحداً في هذا الصدد. دعوني أكون واضحا، السلام الشامل للجميع يفضي إلى سلام دائم. يجب أن تشمل العملية السياسية جميع أطياف المجتمع السوري. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تكون المرأة السورية حاضرة وتجلس إلى الطاولة عندما يتم تشكيل مستقبل البلد. ليس هذا هو الصواب فحسب، بل والخيار الفطن الذي يجب اتخاذه، لأن النساء السوريات، كما قال المبعوث الخاص هذا الصباح، لديهن الكثير مما يمكن أن يساهمن به. وبالمثل، ندعو إلى تمثيل الشباب والأقليات. تؤيد الدانمرك بشكل كامل عمل المبعوث الخاص بيدرسن ودعوته لإجراء حوار سياسي شامل للجميع. ونشجع السلطات الانتقالية على الاستجابة لهذه الدعوة ونحثها على مشاركة خريطة طريق واضحة من أجل مرحلة انتقالية ذات مصداقية وشاملة للجميع تشمل بناء المؤسسات وصياغة دستور جديد على أساس حوار وطني واسع النطاق.

في الختام، إن سورية تواجه تحديات كبيرة ومترابطة لكنها لا تستعصي على الحل. تتيح التطورات الأخيرة فرصة نادرة للسلام – السلام لبلد عانى الكثير من العنف لفترة طويلة جدًا. لقد كانت السنوات الـ 13 الماضية مفجعة، لكن هناك الآن فرصة لبداية جديدة. ويتعين على جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن، اغتنام هذه الفرصة. هذه فرصة لا يمكن تفويتها ببساطة. وتلتزم الدانمرك التزاماً كاملاً بالعمل على تحقيق هذه الغاية لدعم عملية سياسية بقيادة سورية تشمل جميع أطياف المجتمع السوري وتمهد الطريق لمستقبل يسوده السلام والاستقرار لجميع السوريين.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد توم فليتشر، على إحاطتيهما اللتين جاءتا في الوقت المناسب وعلى جهودهما الدؤوبة والمتفانية.

إن خياراتنا اليوم – كبيرة كانت أم صغيرة – ستحدد مسار سورية لعقود قادمة. وبالتالي، من الضروري التفكير بما يجاوز الأزمة الحالية واتخاذ قرارات تصمد أمام اختبار الزمن.

وأود أن أدلي بالنقاط التالية في ذلك الصدد.

أولًا، يجب أن تتوقف جميع الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد مع خروج سورية من 14 عاما من الصراع الوحشي. ومن الأهمية بمكان ألا يجدد أي طرف العداء أو يزيد التوترات من أجل مصالحه الضيقة أو قصيرة النظر. وفي هذا الصدد، فإن توسيع جيش الدفاع الإسرائيلي سيطرته إلى ما وراء المنطقة العازلة منزوعة السلاح وتوجيه رئيس الوزراء الإسرائيلي ببقاء جيش الدفاع الإسرائيلي في جبل الشيخ حتى نهاية عام 2025 على الأقل أمران مثيران للقلق. تمثل هذه الإجراءات أول احتلال لأراضٍ سورية جديدة منذ السبعينيات، وانتهاكاً صريحاً لاتفاق عام 1974 وعرقلة صارخة لولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وتضع حكومة تصريف الأعمال السورية في موقف صعب بينما تسعى لإرساء الشرعية في هذه المرحلة الحرجة. يجب أن تتوقف هذه الأعمال الإسرائيلية ضد سورية في أقرب وقت ممكن. وما يثير القلق أيضا هو استمرار القتال في شمال سورية بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري، الأمر الذي يقوض آفاق عملية انتقالية سلمية وشاملة للجميع، ويتيح في الوقت نفسه لتنظيم داعش مساحة مناورة لإعادة البناء والتجنيد. نحث الجهات الدولية الفاعلة على ممارسة نفوذها على الأطراف لوقف العنف فورا والتماس حل بنّاء ومقبول للطرفين.

ثانياً، يجب على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الأرض إعطاء الأولوية للإجراءات الرامية إلى مواجهة عودة ظهور داعش. لقد حذر الخبراء، بما في ذلك فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، مرارا وتكرارا من هذا الخطرفي العام الماضي، ومع ذلك يبدو أن هذه التحذيرات لم تلق آذانا صاغية. لقد تعرضت قوات سورية الديمقراطية والمنشآت العسكرية السورية لهجمات مستمرة خلال الشهر الماضي، مما أضعف قدرتها على احتواء تنظيم داعش. وفي الوقت نفسه، تشير التقارير إلى أن عودة تنظيم داعش إلى الظهور في سورية قد أدت إلى تنسيق أوثق مع عناصره على الصعيد الدولي خارج الحدود. يجب أن يصبح وقف هذا التهديد العابر للحدود أولوية فورية لجميع الأطراف المعنية.

ثالثًا، نحث حكومة تصريف الأعمال على مواءمة جهودها الانتقالية الجارية مع القرار 2254 (2015)، الذي لا يزال حجر زاوية في عملية الانتقال السلمي والشامل للجميع في سورية. إن انهيار نظام الأسد في حد ذاته لا يشكل تنفيذا للقرار. لكنه مجرد نقطة بداية. لم تتحقق بعد الأهداف الرئيسية للقرار 2254 (2015)

– حكومة انتقالية شاملة للجميع ودستور جديد وانتخابات حرة ونزيهة تشمل جميع السوريين. ونحن على ثقة بأن هذه الأهداف المتفق عليها ستوجه ما يتخذه السوريون وغيرهم من إجراءات للمضي قدماً.

رابعاً، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف على وجه السرعة جهوده من منظور طويل الأمد للتخفيف من التحديات الإنسانية والاقتصادية في سورية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لاستراتيجية التعافي المبكر التي أعلنها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العام الماضي. كما نرحب أيضاً بالإذن العام الذي منحته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً لسورية، والذي سيساعد في تخفيف الصعوبات الاقتصادية التي تواجه البلد.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من زيادة المساعدات في الآونة الأخيرة والعمليات العابرة للحدود بدون عوائق، فإن عودة النازحين واللاجئين مؤخراً تفاقم من حالة الاقتصاد المشلول والبنية التحتية المدمرة في سورية. وإذ نسلم بدعوة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جميع الدول إلى احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية في جميع الأوقات، نأمل أن يؤدي تعزيز مشاركة المجتمع الدولي في التعافي المبكر إلى إرساء أساس مواتٍ لعودة اللاجئين السوريين بشكل آمن وطوعي.

في الختام، تعيد جمهورية كوريا التأكيد على أهمية الأمم المتحدة في تيسير عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية. ونتطلع إلى حوار وطني ناجح تنظمه حكومة تصريف الأعمال في الوقت المناسب.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما. في الوقت الراهن، تشهد الحالة في سورية مرحلة حرجة تتسم بتحديات هائلة. على المجتمع الدولي تعزيز تضامنه وتنسيق إجراءاته لدعم ومساعدة سورية على تحقيق الاستقرار والتنمية.

أود أن أتطرّق إلى أربع نقاط.

أولاً، تؤيد الصين عملية سياسية يقودها ويملك زمامها السوريون انطلاقا من روح ومبادئ القرار 2254 (2015). وعلى المجتمع الدولي أن يحترم بشكل فعلي حق سورية في متابعة مسار تنمية يتماشى مع ظروفها الوطنية وترك الشعب السوري يقرر مستقبل بلده على أساس إرادته. وتلاحظ الصين أنه تم تأجيل مؤتمر الحوار الوطني الذي كان من المقرر عقده في 5 كانون الثاني/يناير. ونتوقع من الأطراف السورية أن تبدأ عملية تحقيق تسوية سياسية مفتوحة وشاملة للجميع لما فيه مصلحة البلد وشعبه على المدى الطويل. وتؤيد الصين اضطلاع الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن بدور أكبر في هذه العملية.

ثانيا، وبغض النظر عن كيفية تطور الوضع الداخلي في سورية، يجب ألا يتغير الحد الأدنى المتمثل في عدم التسامح مطلقًا مع الإرهاب. وأصدر المجلس مؤخراً بياناً صحفياً بشأن الحالة في سورية (SC/15943)، أوضح فيه أنه ينبغي لكافة الدول مكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قوائم المجلس وعدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين. وأفادت أنباء بأن الجيش السوري منح مؤخراً مناصب رفيعة لعدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك زعيم جماعة الحزب الإسلامي التركستاني، المعروفة أيضًا باسم الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، التي صنفها مجلس الأمن وأدرجها كمنظمة إرهابية. وتعرب

الصين عن قلقها البالغ في هذا الصدد. وندعو سورية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب ومنع أي قوات إرهابية من استخدام الأراضي السورية لتهديد أمن البلدان الأخرى.

ثالثا، تعاني سورية أحد أسوأ الأوضاع الإنسانية، حيث يجد أكثر من 16 مليون شخص أنفسهم في ضائقة إنسانية شديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت العقوبات الأحادية الجانب غير القانونية التي طال أمدها إلى تفاقم معاناة الشعب السوري. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة مساعدته لسورية. وينبغي للأمم المتحدة القيام بدور تنسيقي والإسراع في تنفيذ المشاريع الإنسانية وإعطاء الأولوية لاحتياجات السكان من أجل تمكينهم من البقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء. ويجب على جميع الأطراف في سورية الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والتعاون بفعالية مع العمليات الإنسانية وضمان وصول المساعدات الإنسانية وسلامة العاملين في المجال الإنساني.

رابعا، يعترف المجتمع الدولي بأن الجولان أرض سورية محتلة. وقد حدّد القرار 497 (1981) المركز القانوني لمنطقة الجولان، حيث أوضح أن احتلال إسرائيل للجولان السوري لاغٍ وباطل. وتكرر الصين التأكيد على وجوب احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وعلى وجوب تنفيذ قرارات المجلس بشأن الجولان وعلى وجوب احترام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية لعام 1974.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن الصين لطالما اتبعت سياسة صداقة وتعاون مع سورية ولم تتدخل قط في الشؤون الداخلية لسورية. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي لتعزيز عملية انتقال سلس في سورية وتمكينها من الشروع تدريجياً في مسار التنمية السلمية.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بدوري، أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما اليوم.

إن صور السوريين وهم يحتفلون ببداية فصل جديد في بلدهم تملأ نفوسنا بالأمل. ولكن لنكن واضحين: إن الجراح غائرة والمخاطر لا تزال كبيرة للغاية، كما سمعنا من المبعوث الخاص اليوم. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وكل خطوة إلى الأمام أمر بالغ الأهمية. والسلام ليس سهلاً أبداً؛ ويجب أن يُبنى بعناية.

ولذلك، أود أن أشارككم بعض أفكارنا حول مستقبل سورية.

أولا، يجب عدم إقصاء أحد في سورية مستقبلا. ويجب أن يُبنى مستقبلها استنادا إلى عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمتلكون زمامها بالكامل بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015). ويجب أن تتاح فرصة لجميع أفراد الشعب السوري لإسماع أصواتهم وكفالة احترامها. ويجب أن تكون سورية الجديدة لجميع السوريين. ولذلك، نحث على عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة تؤدي إلى إقامة نظام حكم ذي مصداقية وشامل للجميع وغير طائفي. ونواصل الدعوة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للنساء والأقليات في عمليات السلام والأمن وصنع القرار على جميع المستويات.

ثانيا، يجب أن تنعم سورية بالأمن والأمان في المستقبل، حيث لا تزال هناك جيوب للعنف والنزاع. وندعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك أي عمليات لإنفاذ القانون. ويجب أن يتوقف القتال الذي لا يزال دائرا في شمال سورية. ونحن بحاجة إلى حل يحمي المصالح الأمنية للجميع، بما في ذلك مصلحتنا الأمنية الجماعية في محاربة داعش. ولا يمكن استخدام سورية كقاعدة للإرهاب. ويجب تأمين أي مخزونات متبقية من الأسلحة الكيميائية في سورية وتدميرها بأمان. وينطبق الأمر نفسه على المتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال تشكل خطراً كبيراً على حياة البشر وسبل العيش، بما في ذلك الأمن الغذائي.

ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في المنطقة الفاصلة. ويجب تنفيذ اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 بالكامل.

أخيرا، يجب أن يكون مستقبل سورية قائمًا على الحماية. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية والمرافق الإنسانية الحيوية وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وتوفير ظروف الحياة الآمنة والكريمة للجميع أمر بالغ الأهمية. ونرحب بتوسيع نطاق المساعدة في المناطق التي تسمح الظروف فيها بذلك. ونضم صوتنا إلى الدعوات المطالبة بتقديم المزيد من الدعم الدولي لجهود الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

كما ندعو إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق النساء والفتيات والأقليات. وفي ظل العدد المرتفع من المحتجزين والمختطفين والمفقودين، من الضروري أن يعرف جميع السوريين مصير أحبائهم. وسيتيح تقديم إجابات لعائلات المفقودين المجال لطي هذه الصفحة على المستوى الفردي وللمصالحة على المستوى المجتمعي.

ومن العناصر الأساسية الأخرى للسلام الدائم تحقيق المساءلة. ونرحب بالزيارات التي قامت بها مؤخرا إلى البلد لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وندعو جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى التعاون الكامل مع هاتين المؤسستين. كما نؤكد أهمية حفظ الأدلة، بما في ذلك السجلات المادية والرقمية لمراكز الاحتجاز السابقة، وحماية مواقع القبور والمقابر والمشارح.

تنتظرنا فرص في المستقبل مع بدء عملية تشكيل سورية الجديدة أخيراً. ونشعر بموجة من التفاؤل ونرحب بالإشارات المشجعة من سلطات تصريف الأعمال. غير أنه بينما قد تبدو التصريحات واعدة، إلا أن القيمة الحقيقية تكمن في الأفعال التي تتبعها.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي رئاسة المجلس على عقد هذه الجلسة، وكذلك السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطتيهما القيمتين والحافلتين بالمعلومات.

تعرب بنما عن قلقها إزاء الحالة المعقدة والمتغيرة في سورية، بينما تحيط علماً بالمستجدات على أرض الواقع، وخاصة فيما يتعلق بعملية الحوار. ونؤكد من جديد الحاجة الملحة لوضع حد للأعمال العدائية ونشدد على أن الاستقرار في سورية ضروري لضمان الأمن والسلام في المنطقة بأسرها.

وتؤيد بنما جهود المبعوث الخاص بيدرسن وتدعم بقوة عملية انتقال سياسي سلمي بقيادة الشعب السوري، على أساس مبادئ الشمول والشفافية، بما يؤدي إلى وضع دستور جديد وإجراء انتخابات حرة وشفافة ونزيهة.

ونشدد على أهمية التنفيذ المتعقل للقرار 2254 (2015)، وقبل كل شيء، روحه ومبادئه، بهدف تحقيق المصالحة السياسية والاستقرار والسلام في سورية. إن السلام المستدام في سورية لن يكون ممكناً إلا إذا كان مبنياً على نهج يجسد تطلعات أبناء شعبها وتنوعهم ويحترم التقاليد الثقافية والدينية والعرقية التي تشكل النسيج الاجتماعي للبلد ويعترف بحقوق النساء والفتيات ودورهن في حفظ السلام وعملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع ويضمن كل ذلك ويكفل إشراك جميع الطوائف في بناء مستقبلهم.

وتؤكد بنما مجددًا أن حماية المدنيين يجب أن تكون في صميم أي جهد لتسوية النزاع في سورية. ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما يضمن حماية المدنيين من آثار النزاع. إن إيصال المساعدات الإنسانية بدون قيود حاسم الأهمية لتلبية الاحتياجات العاجلة لملايين السوريين المتأثرين بالنزاع. ولن تتحقق المصالحة وإعادة الإعمار في سورية إلا إذا أُعطيت الأولوية لتلبية احتياجات جميع المدنيين.

ونعرب عن قلقنا إزاء الحالة غير المستقرة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، كما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2024 (S/2024/875). وتؤيد بنما اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 وتنفيذه الكامل، وتدعو جميع الأطراف إلى احترام الاتفاق والامتناع عن أي نشاط يعرض أمن ذوي الخوذ الزرق للخطر.

تؤكد بنما على أهمية منع جهات غير حكومية من الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل، وذلك حفاظاً على السلم والأمن الدوليين. وتعتبر بنما اتفاقية الأسلحة الكيميائية ركيزة أساسية في الجهود العالمية لضمان الأمن الجماعي. ولذلك، نؤيد تأييداً كاملاً عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونؤكد على أهمية ضمان الظروف الأمنية اللازمة لتمكين المنظمة من المضي قدماً نحو التخلص الكامل من برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. وتجدد بنما دعمها للهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة للمضي قدماً في البحث عن المعتقلين والمفقودين وجمع الأدلة. وستكون هذه العملية محورية لتحقيق العدالة والمساءلة، مما سيسهم في ترسيخ عملية الانتقال السياسي.

ستواصل بنما دعم الحلول الشاملة والمستدامة التي تعطي الأولوية للاستقرار الإقليمي وحماية المدنيين واحترام القانون الدولي.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضاً أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما المفصلتين. فمشاركتهما في هذه الجلسة تؤكد على قيمة المسألة المطروحة.

وترحب اليونان بسقوط النظام الاستبدادي للأسد في سورية في ما يشكل نقطة تحول مفصلية للبلد والمنطقة. غير أن الحالة في الميدان متقلبة، وتحمل في طياتها فرصاً ومخاطر. وفي أعقاب هذا التطور التاريخي، يستحق السوريون المتطلعون بأمل السلامَ – سلاماً لا يمكن ضمانه إلا من خلال انتقال سياسي منظم وشامل للجميع نحو حكومة شرعية وتمثيلية وغير طائفية، تستند إلى الشرعية الديمقراطية، وفقاً لروح القرار 2254 (2015).

وتماشياً مع مبادئها، تدعم اليونان وحدة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها. وينبغي بذل كل جهد ممكن لحماية جميع المدنيين المتضررين، بمن فيهم المسيحيون وسائر الأقليات الدينية والمجموعات العرقية، وصون التراث الثقافي السوري الثري ومعالم سورية الدينية. كما تولي اليونان أهمية كبرى لضمان أمن وازدهار طائفة الروم الارثوذوكس في سورية، والتي تضم أيضاً مواطنين يونانيين. ويجب على سوريا أن تقدم أدلة ملموسة وجوهرية على استعدادها للعمل نحو انتقال سلس للسلطة، وبناء مؤسسات الدولة وفقاً لمبدأ الشمولية، واحترام القانون الدولي الإنساني. ولا بد أن تقترن أي تصريحات أو رسائل إيجابية تصدرها السلطات الجديدة بإجراءات ملموسة في مجال احترام حقوق الأقليات وحقوق الإنسان. ونحن ندعم بالكامل جهود المبعوث الخاص ونؤكد الرسائل التي نقلها إلى سورية في هذا الصدد. وتؤكد اليونان على أهمية عملية سياسية بقيادة سورية وملكية سورية شاملة للجميع، خالية من التدخل الأجنبي – باعتبارها المسار الوحيد المجدي للوقف الدائم للأعمال العدائية في البلد الذي مزقته الحرب. وفي هذا السياق، نحث سورية بقوة على العمل مع المبعوث الخاص، بهدف وضع خارطة طريق واضحة وجدول زمني لعملية الانتقال السياسي والإصلاح الدستوري، وفقاً لروح القرار 2254 (2015).

تظل اليونان متيقظة دوماً حيال المخاطر المتزايدة لعودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية في البلد، بما في ذلك خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية والمنطقة الأوسع نطاقا. كما يجب على سورية الامتثال لجميع قرارات المجلس ذات الصلة بشأن الأسلحة غير التقليدية والتعاون مع المجتمع الدولي، لا سيما فيما يتعلق بمخزونات الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن تكون الأولوية الأساسية تيسير العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين إلى ديارهم، تلك العودة التي تاقوا إليها طويلاً والتي تُعد أولوية معترفاً بها لدى المجتمع الدولي. ونحن ندعم دعماً كاملاً جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في هذا الشأن.

وأود أن أؤكد أيضاً على قلقنا العميق إزاء التداعيات الإقليمية المحتملة للاضطرابات الأخيرة في سورية، داعين جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس واحترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية والسيادة السورية. ونناشد جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة المساهمة بشكل مسؤول وصادق في جهود الاستقرار والمصالحة

التي يبذلها المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تمتنع جميع الأطراف المعنية في المنطقة عن الأعمال التي قد تعرض الانتقال السياسي في البلد للخطر سعياً وراء أهدافها السياسية الخارجية أو الداخلية.

ومنذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اجتاح عدم الاستقرار منطقة الشرق الأوسط مع تداعيات عالمية مدمرة. وكما تجلى في زيارة رئيس الوزراء اليوناني إلى بيروت في 16 كانون الأول/ديسمبر 2024، فإننا على استعداد لدعم شركائنا الإقليميين في هذه البيئة المتقلبة، وسنواصل رصد التطورات الإقليمية عن كثب وتأثيرها المحتمل على البلدان المجاورة، لا سيما لبنان والأردن والعراق.

وفي الختام، تعرب اليونان عن دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتنفيذ ولايتها وتدعو جميع الأطراف إلى احترام اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 والامتثال الكامل لأحكامه.

وأختتم بياني بتأكيد التزامنا الراسخ برؤية سورية سلمية ومزدهرة وديمقراطية، وسنواصل المساهمة في تحقيقها من خلال علاقاتنا القوية والعريقة مع العالم العربي وشركائنا الإقليميين.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما القيّمتين لمجلس الأمن هذا الصباح.

سورية هي بلد شقيق آخر لباكستان مزقته الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية. وتمر سورية اليوم بمنعطف مهم في تاريخها. إذ تتيح التطورات السياسية الأخيرة فرصة لاستعادة الحياة الطبيعية والاستقرار والسلام في سورية. غير أن ذلك سيعتمد على ضمان انتقال سلمي نحو هيكل حوكمة جديدة يتسم بالشمول والاستقرار ويضمن وحدة سورية وسلامتها الإقليمية.

وأود أن أتطرق إلى خمس نقاط.

أولاً، ترحب باكستان بالتصريحات والتطمينات الإيجابية من قادة الحكومة المؤقتة الجديدة وممثليها. ويجب ترجمة هذه التصريحات إلى سياسات وتطبيقها عمليا في الميدان. ويجب تحقيق الشمولية السياسية والحكم التمثيلي من خلال عملية بقيادة سورية وملكية سورية، استناداً إلى مبادئ القرار 2254 (2015)، بدعم من المبعوث الخاص ومجلس الأمن.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي والمجلس التصدي لخطر الإرهاب داخل سورية ومنها، خاصة في ضوء المناطق التي لا تزال غير مستقرة في البلد. فالسوابق التاريخية لبعض الجماعات والتقارير عن وجود مقاتلين أجانب تستدعي توخي الحذر. ولا يمكن قبول أي عودة لظهور تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة بهما. وينبغي أن يواصل فريق الرصد التابع للجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار 1267 (1999) متابعة الحالة وتقديم التقارير عنها. ومن شأن ذلك أن يوفر أيضاً الأساس لتخفيف الجزاءات المتعلقة بسورية وإلغائها في نهاية المطاف. كما ينبغي للمجلس أن يسعى للحصول على معلومات موضوعية بشأن الادعاءات المتعلقة بوجود أسلحة أو قدرات كيميائية في سورية.

ثالثاً، علينا معالجة الأزمة الإنسانية الهائلة في سورية فوراً ومن دون قيد أو شرط. فهناك 17 مليون سوري – أي أكثر من 70 في المائة من السكان – بحاجة إلى الدعم الإنساني. وقد نزح أكثر من 13 مليون

سوري، 7 ملايين في الداخل و 6 ملايين في الخارج. وزاد التصعيد في الآونة الأخيرة من تلك الاحتياجات، حيث نزح أكثر من مليون شخص في غضون أسابيع قليلة. ويجب أن تحشد خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، التي لم تُموَّل سوى بنسبة 33,3 في المائة، جميع الموارد المطلوبة لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب السوري، بما في ذلك من أجل العودة الآمنة والكريمة للاجئين السوريين إلى وطنهم، ولا سيما الملايين منهم في تركيا. ونرحب بتوسيع نطاق العمليات الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة والتي أبلغنا بها اليوم وكيل الأمين العام فليتشر.

رابعاً، يجب استعادة سيادة سورية ووحدة أراضيها. فاحتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية غير قانوني ولاغٍ وباطل، كما أُعلن في القرار 497 (1981). ويجب أن يطالب المجلس بانسحاب إسرائيل الكامل والتام من مرتفعات الجولان. وندين بشدة مواصلة التوغل الإسرائيلي في المنطقة العازلة التي أنشئت بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974، وهجماتها على حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. يجب أن ينتهي هذا التوغل على الفور، ويجب ضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن وضع حد فوري للأعمال العدوانية الإسرائيلية في غزة والشرق الأوسط عموماً ضروري أيضاً لتحقيق استقرار الحالة في سورية وأجزاء أخرى من المنطقة.

خامساً، على المجتمع الدولي أن يساعد السلطات السورية الجديدة على إحياء المؤسسات السورية وتنفيذ خطط إعادة الإعمار المبكر في البلد المدمر. وينبغي إصدار الإعفاءات اللازمة من الجزاءات لتمكين إعادة الإعمار.

ولا غنى عن دور الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والأمين العام، لضمان اتخاذ إجراءات فعالة بشأن جميع جوانب التحديات التي ذكرتها التي تواجه سورية وشعبها الأبي الصامد.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما وعلى عمل فريقيهما في سورية.

أود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط.

أولاً، بينما نحتفل ببداية هذا العام الجديد – وهو الأول منذ أكثر من نصف قرن بدون وجود عائلة الأسد في السلطة في سورية – فإن هذه اللحظة تمثل لحظة أمل لمستقبل سورية والشعب السوري. ولكن لا مكان للحلول السريعة في إعادة بناء أي بلد. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التركيز على الفرصة السانحة لبناء دولة ديمقراطية تمثل التنوع الغني في سورية واتخاذ الخطوات اللازمة لإرساء المشاركة بين جميع فئات المجتمع السوري. وقد شجعتنا الجداول الزمنية التي وضعتها السلطات المؤقتة الجديدة لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات وحوار وطني. ونجد ما يبعث على التشجيع في التواصل المبكر مع المجتمع الدولي، وندعو إلى استمرار التعاون مع الأمم المتحدة طوال الفترة الانتقالية.

ثانياً، كما سمعنا، هناك الكثير مما يتعين القيام به على المدى القصير لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى 17 مليون شخص يحتاجون إليها. وندعو جميع الأطراف إلى وقف

الأنشطة التي قد تؤدي إلى مزيد من التصعيد أو المعاناة للسكان المدنيين وحماية السكان النازحين الضعفاء. ومنذ سقوط الأسد، التزمت المملكة المتحدة بتقديم مبلغ إضافي قدره 76 مليون دولار لدعم السوريين الضعفاء في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة.

ثالثاً، يجب على سورية القضاء على الأسلحة الكيميائية التي استخدمها نظام الأسد ضد مواطنيه. وقد حان الوقت لإغلاق ملف الأسلحة الكيميائية السورية بشكل نهائي. ونرحب بالتزام السلطات المؤقتة بتأمين مخزونات الأسلحة الكيميائية والتزامها بالتعاون البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للإعلان عن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية والتحقق من ذلك بشكل كامل. وأشجع أعضاء المجلس على دعم التعاون بين السلطات المؤقتة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان عدم استخدام هذه الأسلحة المروعة مرة أخرى.

وختاماً، نتطلع إلى العمل معاً في مجلس الأمن لدعم الشعب السوري في المضي قدماً نحو عملية انتقال سياسي تقودها سورية وتتولى زمامها تؤدي إلى إنشاء حكومة شاملة للجميع وغير طائفية وتمثيلية.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد توم فليتشر، على إحاطتيهما.

لقد أتاح سقوط نظام الأسد فرصة تاريخية لإعادة بناء سورية تلبي تطلعات الشعب السوري. والتطلعات المشروعة للسوريين كثيرة: إعادة الإعمار والمصالحة، والعدالة للآلاف من ضحايا النظام، وآفاق عودة من أُجبروا على العيش في المنفى إلى سورية. ومن هذا المنطلق، قام السيد جان نويل بارو، وزير أوروبا والشؤون الخارجية، بزيارة دمشق في 3 كانون الثاني/يناير مع نظيرته الألمانية، السيدة بيربوك. وتحدث الوزيران مع سلطات الأمر الواقع، وشاركا في حوار مع المجتمع المدني وزارا سجن صيدنايا. وشهدت تلك الزيارة على الأهوال التي عانى منها الشعب السوري.

ويجب إسكات البنادق في جميع أنحاء البلد في الأجل القريب. هذا أمر ضروري من أجل إنهاء معاناة السوريين وبناء مستقبل البلد بصورة مستدامة. يجب أن يتوقف القتال في الشمال الشرقي، ويجب إيجاد حل يحافظ على المصالح الأمنية للجميع وعلى حقوقهم، لا سيما الأكراد السوريين، مع احترام وحدة الأراضي السورية. يجب حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات العرقية والدينية. وبموازاة ذلك، سيكون من الضروري الاستمرار في مكافحة الإرهاب، ولا سيما ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ومن الأهمية بمكان ألا تترك سورية الجديدة أي مجال للتطرف أو الإرهاب. فنحن لم ننسَ أن التخطيط لهجمات باريس في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 حصل على الأراضي السورية، ونعلم أن الجماعات الإرهابية لا تزال تعمل في المنطقة. ويجب أيضاً توخي أكبر قدر من اليقظة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة، ولا سيما أسلحة البرنامج الكيميائي السوري. يتيح سقوط نظام بشار الأسد أمامنا فرصة لتدمير تلك الأسلحة الكيميائية.

فبعد عقود من الديكتاتورية والانقسام، يعلق السوريون آمالاً كبيرة على مستقبل الحكم في البلد. وتدعو فرنسا إلى انتقال سياسي سلمي وملتزم، يمثل جميع تجمعات المعارضة السورية وسلطات الأمر الواقع، بروح المبادئ الرئيسية التي أرساها القرار 2254 (2015). ولجميع مكونات الشعب السوري الحق في المشاركة في النقاشات بشأن مستقبل بلدهم. ويجب أن تأخذ المرأة السورية مكانها المستحق. ويجب حماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمعات مختلفة وحقوق المرأة وأن تحترم في إطار الدستور المستقبلي. تلك هي الرسائل التي نقلتها الوزيرة الفرنسية ونظيرها الألماني خلال زيارتهما. وقدمت سلطات الأمر الواقع التزامات إيجابية في تلك المناسبة.

وللأمم المتحدة، بما لديها من خبرة في مجال السلام والأمن، وانطلاقًا من روح القرار 2254 (2015)، دور في دعم الانتقال الجاري. وبالإضافة إلى تيسير العملية السياسية، ستسهم الآليات التي أنشئت في جنيف لمكافحة الإفلات من العقاب وتعقب المفقودين في تحقيق المساءلة، وهو عنصر أساسي للمصالحة.

ووفرنسا مستعدة، كجزء من ذلك الانتقال، لدعم الشعب السوري، كما ظلت تفعل دائمًا منذ عام 2011. وقد أعرب الوزير خلال زيارته لدمشق الأسبوع الماضي عن استعدادنا لتقديم الخبرة الفنية لدعم المرحلة الانتقالية، بما في ذلك في المسائل الدستورية ومكافحة الإفلات من العقاب. وستواصل فرنسا تقديم الدعم الإنساني للشعب السوري. ومن الضروري أن تصل المساعدات إلى كل من يحتاج إليها من خلال جميع القنوات الممكنة. ويجب أن تعمل الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق وفي جو من الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، تدعم فرنسا مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم اللاجئين السوريين الذين يرغبون في العودة إلى بلدهم، في ظل ظروف كريمة وآمنة.

وأخيراً، تتابع فرنسا التطورات في مرتفعات الجولان بقلق. وتدعو إسرائيل إلى الانسحاب من المنطقة واحترام سيادة سورية ووحدة أراضيها، وكذلك اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، وهي اتفاقية ملزمة لكل من إسرائيل وسورية. وتكرر فرنسا دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي يجب كفالة أمنها وقدرتها على العمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجزائر.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي سيراليون والصومال وبلدي، الجزائر، علاوة على غيانا (3+1).

في البداية، نشكر السيد بيدرسن والسيد فليتشر على إحاطتيهما القيمتين.

تقف سورية، أرض التاريخ الخالد ومهد الحضارات، على مفترق طرق محوري. فبعد أن عانى شعبها من مصاعب جمة لسنوات، يطمح الآن إلى بناء مستقبل من الأمل والتجديد، مستقبل تزدهر فيه سورية الموحدة كمنارة للازدهار والشمول وتحتضن جميع مواطنيها بغض النظر عن خلفياتهم. فيجب علينا أن

نواصل دعم تلك الجهود. وتؤمن مجموعة (3+1) إيماناً راسخاً بقدرة الشعب السوري على الصمود وقدرته على تشكيل مستقبله وتحقيق الازدهار والرفاهية. وسيتطلب تحقيق ذلك الهدف التزامات حازمة.

أولاً، بهدف الشمول، يجب علينا أن نحافظ على دعمنا الثابت لعملية سياسية شاملة بملكية سورية وقيادة سورية تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يتماشى مع مبادئ القرار 2254 (2015). إن بناء مستقبل أكثر إشراقاً لسورية يتطلب مشاركة فعالة من جميع السوريين، وخاصة النساء والشباب.

ثانياً، فيما يتعلق بوحدة سورية واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، فإن المجموعة تظل ثابتة في التمسك بتلك المبادئ. ونرفض رفضاً قاطعاً أي محاولات لتقسيم الوطن السوري أو ضم أي جزء من أراضيه أو انتهاك سيادة البلد ووحدة أراضيه بأي شكل آخر. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء تصرفات إسرائيل في مرتفعات الجولان السورية المحتلة وتوغلاتها في أجزاء أخرى من سورية. وندعو إلى الالتزام الكامل بأحكام اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 واحترامها وإنهاء تلك التوغلات فوراً.

ثالثًا، فيما يتعلق بعدم التدخل، فإن التدخل الخارجي لن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات وتفاقم التحديات التي تواجهها سورية. وتحث المجموعة بقوة جميع الأطراف على احترام مبادئ السيادة الوطنية والامتناع عن التدخل غير المرغوب فيه في شؤون البلد الداخلية.

رابعاً، في ظل مكافحة الإرهاب، يشكل عدم الاستقرار أرض خصبة للعنف والإرهاب، الأمر الذي قد يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. ولا يمكن السماح بعودة الإرهاب في هذا البلد الهش. وندعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ومنسقة ضد الإرهاب في سورية، بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية.

خامساً، فيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة، تعيد المجموعة تأكيد دعمها الثابت لجهود المبعوث الخاص للإسهام في عملية انتقال سلسة وشاملة في سورية. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى الانخراط البناء معه في ذلك المسعى الحيوي، مع إظهار التزام مشترك باستقرار سورية ومستقبلها.

فبعد ما يقرب من 14 عاماً من النزاع المدمر، يستحق الشعب السوري الدعم والتضامن الثابتين من المجتمع الدولي. وتظل الحالة الإنسانية في سورية كارثية وتتطلب اهتماماً عاجلاً وغير مشروط.

وتدعو مجموعة 3+1 الجهات المانحة إلى حشد الموارد اللازمة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية بالكامل. ففي عام 2023، لم تكن الخطة، التي تتطلب 4 بلايين دولار لتنفيذها، ممولة إلا بنسبة 33 في المائة – وهو مستوى غير مقبول وغير مستدام.

وتؤكد التطورات الأخيرة، مع نزوح أكثر من 000 664 شخص حديثا – 75 في المائة منهم من النساء والأطفال – ضرورة تعزيز الجهود لتيسير عودتهم الآمنة والكريمة إلى ديارهم. وتشدد مجموعة 3+1 على الأهمية القصوى لتهيئة بيئة مؤاتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للسوريين اللاجئين والنازحين داخليا. ويتطلب ذلك ثلاثة أمور.

أولا، يجب ضمان الأمن في جميع أنحاء البلد. فقد أدى اضطراب الحالة الأمنية إلى تعليق العمليات الإنسانية في بعض المناطق. وتكرر مجموعة 3+1 دعوتها إلى وقف شامل لإطلاق النار على مستوى البلد.

ثانيا، يجب استعادة الخدمات الأساسية. فمن دون الحصول على الخدمات الأساسية، لن يكون لدى السوريين أي دافع للعودة إلى ديارهم. ونحث جميع الأطراف المعنية على دعم تنفيذ استراتيجية فعالة للتعافي المبكر توفر الموارد اللازمة لكفالة سبل عيش السوريين.

ثالثا، يجب التعجيل بالإنعاش الاقتصادي. وللمضي قدما، تحتاج سورية إلى تجديد نموها الاقتصادي. وعلى الرغم من أهمية المساعدات الإنسانية، فإنها ليست كافية. وتدعو مجموعة 3+1 المجتمع الدولي إلى تسيير عملية تعافي سورية، بسبل منها رفع الجزاءات الانفرادية التي تعيق التقدم الاقتصادي.

ولا تزال مجموعة 3+1 ملتزمة بالدعوة إلى تحقيق استقرار سورية وتوحيدها، إدراكا منها أن استقرارها ضروري للمنطقة ككل. وتوجه مجموعة 3+1 إلى المجتمع الدولي الرسالة الواضحة التالية: إن التعاون الحقيقي والحوار البنّاء ضروريان لبناء سورية الجديدة التي يتطلع شعبها إلى رؤيتها. ونقول للشعب السوري: إن الوقت قد حان لإسكات البنادق والعمل معا من أجل مستقبل أكثر إشراقا لبلدهم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية)**:** يسعدنا أن نرى الجزائر الشقيقة ترأس مجلس الأمن. وأهنئكم، سيدي الرئيس، ووفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. وكلنا ثقة بإدارتكم الحكيمة لأعماله.

وأشكر وفد الولايات المتحدة على إدارته أعمال مجلس الأمن الشهر الماضي. وأجدد التهنئة من هذا المنبر لوفود كل من الصومال وباكستان والدانمرك واليونان وبنما، التي انضمت لعضوية المجلس اعتبارا من مطلع العام الجاري، وأتمنى لهم التوفيق والنجاح في مساعيهم وجهودهم. كما أتوجه بالشكر لوفود اليابان وسويسرا ومالطة وإكوادور وموزامبيق على جهودها خلال عضويتها في المجلس العامين الماضيين.

وأدلي بهذا البيان بناء على تعليمات من حكومة بلدي.

يصادف اليوم مرور شهر على إشراق شمس الحرية على سورية. فقد كسر السوريون قيود الاستبداد ونالوا حريتهم التي سُلبت منهم على مدى عقود واستردوا كرامتهم وباتوا قادرين على صنع مستقبلهم بأيديهم وبناء عهد جديد يحقق تطلعاتهم وآمالهم التي بذلوا من أجلها الدماء الزكية الطاهرة.

واليوم، وبعد انتصار ثورة الشعب السوري، ثورة الحرية والكرامة، تشهد سورية حقبة جديدة من تاريخها تتكاتف فيها جهود السوريين جميعا، جميع السوريين، لإرساء دولة الحرية والمساواة وسيادة القانون وتحقيق الرفاه والاستقرار وطي صفحة الاستبداد والمعاناة وانتهاكات حقوق الإنسان. إن هذه المرحلة تتطلب دعم المجتمع الدولي ووقوفه إلى جانب السوريين ودولتهم في سعيهم لبناء مستقبل أفضل لوطنهم.

لقد شهدت الفترة الماضية انتقالا سلسا لإدارة مؤسسات الدولة إلى حكومة تسيير الأعمال التي تم تشكيلها لفترة تنقضي في مطلع آذار/مارس القادم. وبذلك، خطا الشعب السوري أولى خطواته على المسار الصحيح من خلال الحفاظ على مؤسسات الدولة ومنعها من الانهيار، إدراكا لما قد يترتب عن تفككها

من آثار كارثية سبقت أن شهدناها جميعا في دول أخرى. وتعمل حكومة تسيير الأعمال على بسط الأمن والاستقرار وتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية والتحضير لمؤتمر للحوار الوطني لرسم معالم المرحلة القادمة وتشكيل الحكومة الانتقالية التي ستشرف على الإعداد للاستحقاقات الوطنية، بما فيها عملية صياغة الدستور وإجراء الانتخابات.

لقد أكدت السلطات السورية عزمها على صون استقلال سورية وسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها. كما أعلنت رغبتها في بناء علاقات ودية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، استنادا لقيم الاحترام المتبادل والتعاون البناء والمصالح المشتركة، بعيدا عن سياسات المحاور والاستقطاب. كما أكدت السلطات السورية أن سورية الجديدة حريصة على القيام بدور إيجابي على الساحة الدولية، وستكون عاملا مساهما في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين وعدم الانخراط في أي نزاعات أو حروب.

إن سورية تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاحترام إرادة الشعب السوري وخياراته الوطنية ودعم مؤسسات الدولة وجهودها الرامية لإعادة الأمن والاستقرار والنهوض بالمجتمع، وهو الأمر الذي يتطلب امتناع أي أطراف خارجية عن التشويش على العملية السياسية. وكذلك امتناع الأطراف الخارجية عن السعي لتحقيق مكاسب لا تنسجم ومصالح الشعب السوري وخير وطنه. كما يستوجب الكف فورا – الوقف الفوري – للتصريحات والممارسات الرامية لمحاولة افتعال الفتن وإثارة الفوضى أو تهديد السلم الأهلي والمجتمعي في سورية، الكف فورا للتصريحات والممارسات الرامية لمحاولة افتعال الفتن وإثارة الفوضى أو تهديد السلم الأهلي والمجتمعي في سورية.

في هذا السياق، يتقدم بلدي سورية بالشكر والتقدير لجميع الدول التي عبرت عن دعمها للشعب السوري وإرادته وبادرت بإرسال وفودها إلى دمشق وإجراء اتصالات مع القيادة السورية الجديدة واستقبال وفدها الحكومي وتقديم الدعم والعون للشعب السوري في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ بلده. وتؤكد سورية على أنها تبدأ اليوم تاريخا جديدا يفتح صفحة مشرقة في العلاقات الخارجية السورية بما يدعم تحقيق النماء والازدهار ويحفظ أمن المنطقة واستقرارها.

لقد عانى السوريون لسنوات طويلة، وآن الوقت كي يتنفسوا الصعداء، ويعيشوا حياة كريمة في وطنهم أسوة بغيرهم من شعوب العالم. حان الوقت لإنهاء المعاناة ولتمكين السوريين من العيش بأمان وبرفاه والتمتع بحياة كريمة في وطنهم وصنع مستقبل أفضل لوطنهم. لذا تدعو سورية الأمم المتحدة ودولها الأعضاء كافة للعمل على الرفع الفوري والكامل للتدابير القسرية الانفرادية؛ وتوفير التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية؛ واستعادة الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الكهرباء؛ ودعم مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش والتنمية المستدامة؛ وإعادة تأهيل وأعمار البنى والمرافق الخدمية المتضررة؛ وإزالة الألغام والمخلفات المتفجرة؛ وتوفير الظروف الملائمة للعودة الكريمة للمهجرين واللاجئين إلى مدنهم ومنازلهم. في هذا السياق تلحظ الجمهورية العربية السورية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع الإعفاءات من التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية، وتدعوها إلى جانب الدول الأخرى إلى الرفع الكامل لهذه التدابير عن الشعب السوري لأنها كانت موجهة بالأصل ضد النظام السابق وأدوات إجرامه.

إن سورية تؤمن بالشراكة مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، وهي عازمة على تعزيز التعاون معها للارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي للسوريين كافة، وتوفير الخدمات الأساسية لهم وتحقيق تطلعاتهم لبناء حاضر ومستقبل يليق بإرث سورية الحضاري ودماء شهدائها وتضحيات أبنائها.

تؤكد سورية على ضرورة ضمان عدم استغلال كيان الاحتلال الإسرائيلي للظروف الراهنة لانتهاك السيادة السورية ومحاولة تكريس واقع جديد من خلال توغل قواته العسكرية في مساحات إضافية من الأراضي السورية في جبل الشيخ ومحافظة القنيطرة وغيرهما من المناطق المحيطة بهما.

وتشدد سورية على ضرورة إلزام إسرائيل باحترام اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التي دخلتها مؤخرا، ووضع حد لممارساتها العدوانية بحق أهلها واحترام ولايتي بعثتي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وعدم المساس بهما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): يشرفني أن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية. وأنا أتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، كما نعرب عن كل التقدير للإحاطات القيمة من السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تمر سورية الشقيقة بتحول تاريخي سيكون له نتائج وتداعيات، ليس فقط على إخوتنا في سورية ولكن أيضا على منطقة الشرق الأوسط. فالشعب السوري عانى على مدار أكثر من 13 عاما من مأساة إنسانية لم يكن يستحقها أبدا، أدت إلى اقتتال داخلي وأعمال عنف واحتلال ومحاولات لتقسيم أراضيه وتهجير داخلي وخارجي، وانتشار للجماعات الإرهابية وتداعيات اقتصادية دفعت بأغلب سكانه إلى ما دون خط الفقر.

وهو الآن يواجه تحديا جسيما مرتبطا بعملية سياسية ومرحلة انتقالية ليست بالهينة أبدا.

ويجب أن نحرص جميعا على سلامتها وانسيابيتها وحسن سيرها بدعم كامل للشعب السوري الشقيق.

تؤكد المجموعة العربية على دعم الدول العربية الكامل للشعب السوري الشقيق وحرصها على أن تكون المرحلة الحالية نقطة انطلاق لمستقبل مشرق. وتشدد على محاور موقفها الثابت من تلك الأزمة والمتمثل فيما يلي. أولا، تؤكد المجموعة أن الدول العربية لم تتخل أبدا عن سورية في محنتها الماضية، وأن دعمها الحالي ليس وليد اللحظة بل يعكس نوايا صادقة لصالح الشعب السوري.

لقد بذلت الدول العربية جهودا كبيرة في الماضي من خلال عدة أطر، ومنها لجنة الاتصال العربية لدفع مسار الإصلاح السياسي في سورية وتقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف، وحث النظام السابق على التجاوب مع مطالب التغيير وذلك بهدف وقف الاقتتال وحقن دماء السوريين وحماية سورية ووحدة ترابها.

كما ساهمت الدول العربية في تقديم الدعم الإنساني للشعب السوري الشقيق على مدار الأعوام الماضية خاصة خلال أزمة الزلزال في عام 2023 واستضافت بكل ترحاب الأشقاء السوريين كأخوة مرحب بهم في

أوطانهم الثانية. ونؤكد أن الدول العربية ما زالت منخرطة وبقوة في دفع العملية السياسية الحالية في مسارها الصحيح، لأن هذا واجب علينا وحق للشعب السوري الشقيق. فأنتم منا ونحن منكم أهل سورية الشقيقة.

ثانيا، تشدد المجموعة العربية على سيادة وسلامة ووحدة واستقلال الأراضي السورية. وتدين احتلال إسرائيل المستمر للجولان السوري المحتل منذ عام 1967 واستغلالها الانتهازي للوضع الحالي لاحتلال المزيد من الأراضي السورية وقصف المدن والمنشآت والبنية التحتية السورية، بما يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. ونطالب مجلس الأمن بالتدخل لحفظ السلم والأمن ووقف العدوان الإسرائيلي ووضع حد لهذا الاحتلال الإسرائيلي. ونطالب أيضا بإنهاء التواجد غير الشرعي لكافة القوات الأجنبية في الأراضي السورية. ثالثا، تؤكد المجموعة تضامنها الكامل مع سورية وشعبها الشقيق في هذه المرحلة التاريخية ودعمها للجهود الرامية إلى إعادة بناء الوطن من خلال عملية سياسية شاملة بملكية وقيادة وطنية سورية خالصة تشمل جميع مكونات الشعب السوري وقواه الوطنية وتهدف إلى مشاركة فاعلة لجميع السوريين في صياغة مستقبل أفضل لوطنهم وبناء المؤسسات الوطنية السورية، بدعم من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وفق روح ومبادئ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، بما يعيد لسورية الشقيقة مكانتها الطبيعية.

ونشدد على أن صياغة هذه العملية لن تتأتى سوى بوقف جميع التدخلات الخارجية الهدامة، مع ضرورة تقديم كافة الأطراف الوطنية السورية مصلحة الشعب السوري فوق أي اعتبار آخر، بما يضمن أمن سورية ووحدتها وسيادتها الترابية ويقضي على الإرهاب ويحفظ حقوق أبناء الشعب السوري دون استثناء.

رابعا، تدين المجموعة العربية أنشطة الجماعات الإرهابية التي ترغب في استغلال الفراغ الحالي. وتشدد على أهمية تعزيز كافة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب على ضوء كون هذا الخطر خطرا عالميا يمس استقرار المجتمع الدولي برمته.

خامسا، تطالب المجموعة العربية بتكثيف الجهود لمعالجة الأزمة الإنسانية الراهنة في سورية وتوفير الدعم الإنساني للشعب السوري الشقيق، بما في ذلك من خلال التعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية. كما نطالب بدعم إعادة الإعمار وتهيئة الظروف الإنسانية والحياتية والسياسية الملائمة لبدء العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم وتقديم كل العون اللازم بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية. ونطالب أيضا بحشد الموارد للآليات الأممية، ومنها خطة الاستجابة الإنسانية لسورية والتي لا تزال تعاني نقصا حادا في التمويل.

ختاما، تشدد المجموعة العربية على موقفها الثابت إزاء دعم سورية وعدم تركها بمفردها. فأمن سورية ركن أساسي من أركان الأمن القومي العربي نعمل جميعا على حفظه وحمايته ككافة أوطاننا الأخرى. وسنواصل الوقوف مع الشعب السوري الشقيق حتى يحقق ما يصبو إليه من تطلعات في وطن مستقر ومزدهر في القريب العاجل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بخالص التهاني إلى الجزائر على تولي رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. كما أهنئ أعضاء المجلس المنتخبين حديثا – باكستان وبنما والدانمرك والصومال واليونان – على انتخابهم. بالإضافة إلى ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأعضاء المنتخبين المنتهية ولايتهم – إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان – على جهودهم المتفانية والجديرة بالثناء خلال فترة ولايتهم التي استمرت عامين في المجلس. ونشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما الثاقبتين.

فيما يتعلق بالحالة الراهنة في سورية، أود أن أوضح النقاط التالية:

أولا، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجددا التزامها الثابت بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. فالقرارات المتعلقة بمستقبل سورية يجب أن يتخذها الشعب السوري وحده، بمنأى عن أي تدخلات أو إملاءات خارجية. وتدعو إيران إلى تشكيل حكومة حصرية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وحوار وطني شامل يكفل تمثيل جميع المجموعات العرقية والسياسية والدينية. ونعتقد بقوة أن المبادئ والآلية المبينة في القرار 2254 (2015) ضرورية وتنطبق على الحالة الراهنة في سورية. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في صياغة دستور جديد يشكل الركيزة الأساسية للحكم السوري مستقبلا. والجدول الزمني المحدد في القرار 2254 (2015) عملي وقابل للتحقيق. وقد يؤدي أي تأخير في هذه العملية إلى تعميق الانقسامات الداخلية وزيادة زعزعة استقرار البلد. وتدعم إيران بالكامل الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتحقيق هذه الغاية وتثني على مشاركته النشطة في المضي قدما بهذا الهدف البالغ الأهمية.

ثانيا، كان وجود إيران في سورية قانونيا ومتوافقا مع القانون الدولي وتم بناءً على طلب الحكومة السورية السابقة. وشاركت إيران بصفة استشارية من أجل مكافحة الإرهاب بهدف الحيلولة دون انتشار انعدام الأمن في جميع أنحاء المنطقة. وبالمثل، تم انسحاب إيران من سورية بطريقة مسؤولة، مع النظر بعناية في التأثير المحتمل على الشعب السوري. ولكن يظل تحقيق السلام والاستقرار والأمن في سورية وإنهاء الاحتلال الأجنبي وضمان أن تكون سورية خالية من الإرهاب حجر الزاوية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه البلد.

ثالثا، لا يزال الشعب السوري يعاني من تحديات اقتصادية وإنسانية قاسية. ومع نزوح نحو 1,1 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استؤنفت الأنشطة الإنسانية في المناطق التي تسمح فيها الظروف الأمنية بذلك. بيد أن الوصول إلى مناطق في شمال شرق سورية لا يزال مقيدا بشدة بسبب القيود المفروضة على التنقل. وتشيد إيران بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والشركاء في المجال الإنساني من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري. وتشكل إعادة بناء البنية التحتية الحيوية واستعادة الخدمات الأساسية وتيسير العودة الآمنة للاجئين والنازحين كلها خطوات أساسية نحو التعافي. ولا يقل أهمية عن ذلك أن الجزاءات الانفرادية التي تفرضها البلدان الغربية خارج نطاق حدودها الإقليمية على سورية هي جزاءات جائرة وغير قانونية ويجب رفعها فورا. إن استغلال الحالة في سورية لفرض شروط سياسية وتقويض السيادة السورية، مقابل تخفيف الجزاءات، يضر بشدة بأكثر الفئات السكانية ضعفا وينتهك الحقوق الأساسية للشعب السوري.

رابعا، أكدت إيران على ضرورة احترام حقوق جميع الأقليات في سورية، بما في ذلك العلويين والشيعة والمسيحيين، وضمان حماية الموظفين الدبلوماسيين والمباني الدبلوماسية وفقا للقانون الدولي. وبالمثل، تشكل حماية المواقع الدينية والتراث الثقافي السوري أمرا حيويا للحفاظ على هوية البلد ووحدته. ويجب أن تلتزم جميع الإجراءات التزاما كاملا بالقانون الدولي من أجل ضمان سلامة جميع الطوائف وحقوقها.

خامسا، لا تزال عودة ظهور الإرهاب في سورية، ولا سيما العمليات السرية للخلايا النائمة المرتبطة بتنظيمَي القاعدة وداعش، مصدر قلق خطير ومتصاعد. ولا تزال تلك الجماعات الإرهابية قادرة على إعادة التواصل فيما بينها وإعادة إشعال فتيل الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة في ظل وجود أكثر من 60 جماعة مسلحة، بما في ذلك مقاتلين إرهابيين أجانب بأجندات متباينة ومتضاربة في كثير من الأحيان، مما أدى إلى تعميق حالة عدم الاستقرار وهو يشكل تهديدًا خطيراً للأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء. إن مصير الآلاف من المقاتلين التابعين لتنظيم داعش المحتجزين في مخيمات وسجون في شمال شرق سورية يمثل تحديا ملحا يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. ويجب إعادة هؤلاء الأفراد على وجه السرعة إلى بلدانهم الأصلية حسب جنسياتهم وإخضاعهم لإجراءات قانونية بغية ضمان المساءلة. ولا تزال إيران ثابتة في التزامها بمكافحة الإرهاب الدولي وتعرب عن استعدادها للتعاون مع الشركاء الدوليين الشرعيين لمواجهة هذا التحدي الخطير.

سادسا، لا تزال إسرائيل تشكل أكبر تهديد لسورية في الحاضر والمستقبل. يواصل نظام الاحتلال انتهاكاته لسيادة سورية وسلامة أراضيها، بما في ذلك عدوانه العسكري واحتلاله المستمر للأراضي السورية. كما أنه يتحدى القرار 497 (1981) برفضه الانسحاب من مرتفعات الجولان المحتلة. وبدعم من الولايات المتحدة واستغلالًا للحالة في سورية، وسّعت إسرائيل احتلالها باحتلال أكثر من 500 كيلومتر مربع إضافي من الأراضي السورية وتدمير كل البني التحتية العسكرية والبحثية السورية تقريبًا بشكل منهجي. تشكل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الانتهاكات ومحاسبة إسرائيل على أفعالها المزعزعة للاستقرار.

وأخيراً، فإن العلاقات الودية بين إيران وسورية متجذرة في عقود من التاريخ المشترك والروابط السياسية والثقافية القوية، وتزداد عمقا على أساس المصالح المتبادلة والالتزام بالمبادئ القانونية الدولية. ولا تزال إيران ملتزمة بالاضطلاع بدور بناء، والتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والحكومة السورية – التي تمثل إرادة الشعب السوري – لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية والمنطقة ككل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد البناي (الكويت): بداية، يشرفني أن ألقي هذا البيان بالنيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر، وبلدي دولة الكويت.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه معالي الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية نيابة عن المجموعة العربية. ونتقدم لسعادتكم كذلك بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال مجلس الأمن للشهر الجاري، مؤكدين

استعدادنا المطلق لدعمكم وفريقكم لضمان نجاح هذه الرئاسة الميمونة؛ آملين بأن تسهم الرئاسة الجزائرية في مزيد من النشاط الأممي لتسليط الضوء على التحديات القائمة في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع. وأنقل تمنياتنا المشتركة للأعضاء الجدد بالتوفيق والنجاح. ولا يفوتني كذلك أن أتقدم للسيد غير بيدرسن المبعوث الخاص إلى سورية بالشكر على إحاطته قبل قليل، وكذلك للسيد توم فلتشر وكيل الأمين العام.

عقدت دول مجلس التعاون لدول خليج العربية في دولة الكويت أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي الاجتماع الاستثنائي السادس والأربعين لمقام المجلس الوزاري لمتابعة التطورات القائمة في كل من سورية ولبنان؛ حيث جدد أصحاب المعالي التأكيد على ضرورة أن تكون سورية آمنة ومستقرة. فنحن لم نقرر المشاركة اليوم إلا لتأكيد عزمنا على مساعدة سورية سياسياً واقتصادياً وتنموياً وكذلك إنسانياً. هذا وتود دول مجلس التعاون أن تؤكد على المبادئ الأساسية الثلاث الآتية للتعامل مع الأزمة السورية.

أولاً، ضرورة احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها ورفض التدخلات الأجنبية ومكافحة الإرهاب والتطرف والغلو مع احترام التنوع الديني والثقافي.

ثانياً، تأييد دعم الانتقال السياسي الشامل والجامع ودعم المصالحة الوطنية وجهود إعادة بناء الدولة وتشجيع الوحدة الوطنية والحوار الشامل بمشاركة جميع الأطراف ومكونات الشعب السوري، وذلك لإنجاز عملية سياسية يقودها الأشقاء السوريون بدعم من الأمم المتحدة.

ثالثاً، التأكيد على أن استقرار سورية يمثل ركيزة أساسية لأمن منطقة الشرق الأوسط. هذا وتؤكد دول مجلس التعاون رفضها القاطع لاعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي المتكررة على سورية والدعوة لانسحابها بشكل فوري من الأراضي السورية المحتلة. ونجدد موقفنا الثابت بأن الجولان هي أرض سورية، وندين من جانبنا عمليات توسع الاستيطان الإسرائيلي في الجولان المحتل. وندعو إلى ضرورة رفع الجزاءات الاقتصادية عن سورية وتقديم الدعم الإنساني للشعب السوري الشقيق.

وفي الختام، تؤكد دول مجلس التعاون جديتها وعزمها على دعم سورية والأخذ بيد الشعب السوري الشقيق والوقوف معه على كافة المستويات. ونجدد التأكيد على استعدادنا التام لدعمكم، السيد الرئيس، وفريقكم في تيسير أعمال المجلس الشهر الجاري والمحافظة على صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ فليتشر على إحاطتيهما، وأعرب عن رغبتي في العمل معهما عن كثب في المستقبل.

في حين أن نهاية نظام الأسد تجلب الأمل للشعب السوري والمنطقة، إلا أن التحديات الماثلة أمامنا لا تزال هائلة. إن سنوات المعاناة التي لا يمكن تخيلها والدمار الواسع النطاق تركت سورية في حالة خراب. إن الدمار المادي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها النظام وخطورة الأزمة الإنسانية واضحة للعيان. علينا ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام نظام الأسد للأسلحة

الكيميائية. تواصل تركيا دعم الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في الهجمات الكيميائية ومحاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات.

في ضوء الديناميات المتغيرة بشكل كبير في سورية، من الضروري أن نكيف مقارباتنا لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب السوري. على المجتمع الدولي تبني نهج بنّاء وتيسير عملية انتقال سلس في سورية. لقد حان الوقت الآن لتلبية التطلعات الملحة للشعب السوري في الحصول على الدعم الدولي لإعادة بناء بلده. تؤكد أحداث الشهر الماضي على أن نهج "الانتظار والترقب" لم يعد قابلاً للتطبيق. ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وملموسة في مجالات متعددة لإعادة الحياة اليومية للسوريين إلى طبيعتها. بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية، هناك حاجة ملحة لبناء القدرات في مجال الخدمات العامة والبنية التحتية الحيوية. وهي ضرورية لعمل آليات الدولة وتخفيف معاناة السوريين وتسهيل العودة الطوعية للنازحين السوريين من الخارج.

لقد حان الوقت لأن نحول، نحن المجتمع الدولي، تركيزنا من تقديم المساعدات الإنسانية فقط إلى تقديم الدعم الفعال لتحقيق الاستقرار والتعافي المبكر وإعادة الإعمار في سورية. كما نعتقد أن الوقت قد حان لكي ينظر مجلس الأمن بجدية في رفع الجزاءات وتدابير الرفع من القوائم. لا يمكن أن تمضي جهود التعافي وإعادة الإعمار قدما من دون اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد. ونرحب بالترخيص العام الذي أصدرته الولايات المتحدة مؤخراً كخطوة أولى مهمة، ولكن من الضروري توسيع نطاق الإعفاءات وإلغاء القيود الزمنية.

لقد جددنا جميعا تأكيد عزمنا الجماعي على دعم السلامة الإقليمية لسورية ووحدتها الوطنية وقد عملت تركيا بهمة على القيام بذلك منذ فترة طويلة. ولا يوجد مكان للمنظمات الإرهابية مثل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وتنظيم داعش في سورية. ولا تزال تركيا ملتزمة بمنع عودة ظهور تنظيم داعش الذي يسعى إلى استغلال الحالة الراهنة. ويجب أيضا أن نبدد الوهم القائل بأن وحدات حماية الشعب/قوات سوريا الديمقراطية منفصلة عن حزب العمال الكردستاني الذي يستهدف السلامة الإقليمية لتركيا وسورية. وقد فشلت جهود إعادة تسمية حزب العمال الكردستاني. ولا يمكن أن تنعم سورية بالسلام والازدهار بينما يستمر حزب العمال الكردستاني في احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي السورية. ويجب أن تنتهي سيطرة حزب العمال الكردستاني على موارد الغاز الطبيعي والنفط ويجب إعادة هذه الموارد إلى أصحابها الشرعيين: الشعب السوري. إن القضاء على الإرهاب شرط أساسي لبناء المؤسسات في سورية التي تنعم بالسلام والموحدة سياسيا.

إن العمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة على الأراضي السورية مثيرة للقلق الشديد. وهذه الأعمال تنتهكسلامة الأراضي السورية وتقوض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة للتصدي لهذه الأعمال غير القانونية. وتتمسك تركيا بالتزامها الراسخ بضمان استقرار سورية ووحدتها وأمنها لصالح الشعب السوري والمنطقة ككل. ونؤكد باستمرار على أهمية الحوكمة الشاملة للجميع في اتصالاتنا مع الحكومة السورية الجديدة. ونتوقع أن تتبنى الإدارة الجديدة نهجا تعدديا وشاملا للجميع، مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي الغني لسورية واعتماد دستور يضمن الحقوق والحريات الأساسية. ويجب الاستمرار في نقل هذه الرسائل من خلال المشاركة البناءة. وتحتاج الحكومة

الجديدة إلى دعم المجتمع الدولي للوفاء بوعودها وتلبية توقعات شعبها. ونحث جميع الدول الأعضاء على التعاون مع الحكومة السورية الجديدة وعلى دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد والقضاء على التهديد الإرهابي وتعزيز الاقتصاد السوري. وينطوي على تأخير هذه الخطوات الأساسية خطر ضياع فرصة تعزيز ما تحقق من استقرار.

ومنذ اليوم الأول للنزاع السوري، رحّبت تركيا بالشعب السوري واحتضنته وأنقذت ملايين الأرواح. وكما أقرت الأمم المتحدة، كان تيسير تركيا للعمليات الإنسانية عبر الحدود في سورية بمثابة شريان حياة. وستواصل تركيا من جانبها أداء دور رئيسي في استعادة الأوضاع الطبيعية للشعب السوري الشقيق. ولن ندخر جهدا في دعم إعادة بناء البنى التحتية المؤسسية والاقتصادية والمادية في سورية.

ختاما، وقفت تركيا على الدوام طوال 14 سنة المنصرمة، بموقعها الفريد على حدود تمتد 900 كيلومتر مع سورية وبعلاقاتها الثقافية العميقة مع الشعب السوري الشقيق، ومع تطلعات الشعب واستضافت عددا لا يحصى من المهاجرين الأشقاء من سورية. وفي بعض الأحيان، اتخذت تركيا هذا الموقف على حساب علاقاتها الخاصة، حتى مع حلفائها. ولكننا الآن في مرحلة يمكننا من خلالها التطلع جماعيا إلى المستقبل. وآمل أن يضطلع المجلس بدور أقوى في المستقبل. ويعرب بلدي عن استعداده للتعاون مع جميع أعضاء المجلس في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/25.